

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية
المحلية
دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
التخصص: إدارة المحلية
من إعداد الطالب :
- وارميم فريد
تحت إشراف الأستاذ :
- بلية حبيب

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....فراحي محمدرئيسا
الأستاذ.....بلية حبيبمشرفا مقرا
الأستاذ.....بوغازي عبد القادرمناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم: 202/09/19

إهداء

بسم الله و الحمد لله على وفير نعمه ،وجلال قصده
والصلاة و السلام على الحبيب المجتبي و الرسول المصطفى
اللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد اذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضى
قال رسول الله عليه الصلاة و السلام
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجميل الى كل اساتذتي الكرام وكل من قدم لي يد
المساعدة اما من قريب او بعيد لاتمام هذا العمل

بداية اوجه شكري الخاص للوالدين الكريمين لما لهما من الفضل
ما يبلغ عنان اسماء
الى زوجتي العزيزة و رفيقة الكفاح في الحياة
ووالديها الكريمين
الى ابني شهاب الدين طاهر
الى ابنتي وسام صارة
الى اخي عمر و زوجته وابناءه ايام و أسر
الى اخواتي حفظهم الله بدور و منال و ابنها امير
الى اصدقائي خاصة رفقاء الدرب قدور و حميد

بقلم وارميم فريد

مقدمة

تحتل المجالس الشعبية الولائية مكانة هامة في حياة المواطن والدولة معا فهي زيادة على كونها وجه من وجوه اللا مركزية وتعتبر هيئة عمومية إقليمية وتمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الإداري و سكان الولاية وهكذا فانها تمثل عاملا فعالا في مسيرة التنمية الشاملة و تحقيق المطامح الشعبية والترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترتبط وأهميتها بمدى كفاءة أعضائها وفعاليتهم وسهرهم على خدمة المواطن وحرصهم على تنفيذ المشاريع الوطنية في مختلف القطاعات واحترامهم للمبادئ الأساسية . والمجلس الشعبي هو الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية بالولاية ويعد الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية. وهو هيئة المداولة والمعبر الرئيسي على مطالب السكان وطموحاتهم الأساسية وينتخب أعضاؤه من بين سكان الولاية وهو يعد المحور الرئيسي بما يمثله من مختلف الاتجاهات والتيارات التي يحملها وله دور فعال في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

يعقد المجلس دورات عادية وغير عادية و أخرى استثنائية لممارسة اختصاصاته المتعددة. وانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي هو تجسيد للديمقراطية التي تعني مشاركة الشعب في التخطيط والتسيير والتنفيذ وهي وسيلة لتجسيم هذه المشاركة وتعميقها وقنوات أساسية. تمارس الجماهير الشعبية من خلالها مسؤوليتها فتشارك في تسيير شؤون التطور الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها أجهزة رئيسية للدولة تضطلع من خلالها عن آراء وانشغالات المواطنين في مختلف القضايا وتسهر بواسطتها على الإسراع بانجاز المشاريع والبرامج في انسجام وتعاون وتكامل لبلوغ المطامح البعيدة وتحقيق الأهداف السامية .

وقد اكتسبت المجالس الشعبية في الجزائر تجربة هامة في تحمل المسؤولية والمشاركة في التخطيط والتسيير وعززت محتواها في تسيير شؤون المواطن وأهلها لتكون ترجمة واقعية لتحقيق تجسيد مبدأ اللامركزية وذلك بحكم احتكاكها اليومي بالمواطن وحيوية المهام التي تضطلع بها وتعد وهمزة وصل و أداة ربط بين الجهاز الإداري و المواطن فالمجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم حسب المادة 159 من الدستور كما يعتبر هيئة منتخبة عن طريق الاقتراع العام، كما يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه، إذن المجلس يعتبر هيئة المداولة و المراقبة ومدة ولايته 5 سنوات كما تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تهيئة إقليم الولاية و حماية البيئة و ترقية حصائلها النوعية كما يسعى المجلس

الشعبي الولائي لولاية وهران خصوصا بتحقيق التنمية المحلية في عاصمة الغرب و ما ستحتضنه من مشاريع مستقبلية و العمل على مواكبة عمل الولاية ميدانيا

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المدروس في حد ذاته فإن الأهمية و المكانة التي يحظى بها المجلس الشعبي الولائي بوصفه للتدخل في مختلف شؤون الولاية و أهمية الدراسة تكمن في:

- دور المجلس الشعبي الولائي على تحقيق التنمية في مختلف المجالات و الاختصاصات التي يمارسها عن طريق اللجان التي يتكون منها ، من لجنه الاقتصاد و المالية و الأزمات الهيئة العمرانية و التجهيز وكذلك لجنه الشؤون الاجتماعية و الثقافية بالإضافة إلى مجال السياحة
- كما أن للمجلس طابع إداري بحث و تنموي بالدرجة الأولى
- كذلك تنبثق هذه الأهمية من الدور الفعال الذي أسنده قانون الولاية 12-07 للمجلس الشعبي الولائي
- تدفع الدراسة إلى البحث عن دور المجالس الشعبية و فيما تتمثل مشاريع الأخيرة في تحقيق التنمية و حماية البيئة و ترقية التراث و المحافظة على الآثار .

أهداف الدراسة :

يهدف البحث عموما إلى :

- التعرف عن الواقع و مكانة المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية
- معرفة أهم إجراءات التي تتخذها المجالس الشعبية الولائية
- تسليط الضوء على التنمية المحلية لولاية وهران

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تتمثل أهمها في :

- أسباب ذاتية: و تتمثل في
- الميول الشخصي للموضوع و الاستفادة منه مستقبلا
- الفضول اتجاه دور عمل المجالس الشعبية الولائية
- الرغبة في تحسين مهارات البحث العلمي

• **أسباب موضوعية:**

- المكانة التي تحتلها المجالس الشعبية الولائية في الدولة
- معرفة العلاقة وسير عمل كل من الولاية و المجلس الشعبي الولائي
- محاولة إظهار دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية الشاملة في الولاية

إشكالية البحث: يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة من هيئات الولاية وممثلا للمواطن لتحقيق التنمية المحلية وبهذا فقد تنحور إشكالية الموضوع في السؤال التالي :

- ما مدى مساهمة المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية؟ وما هي الإسهامات التنموية التي يسعى الى تحقيقها المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران؟

انطلاقا من هذه الإشكالية قد تتفرع مجموعة من الأسئلة كالنحو التالي :

- ما هي صلاحيات المجالس الشعبية الولائية؟
- ما هي الآليات التي يمكن للمجالس الشعبية الولائية الاعتماد عليها في تفعيل البرامج التنموية المحلية؟
- ما هو دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية بولاية وهران؟
- ما هو واقع المجلس الشعبي الولائي في التحقيق التنمية المحلية في الجزائر و في وهران خاصة ؟

الفرضيات:

للاجابة على هذه التساؤلات قد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات

- 1- كلما زادت استقلالية المجالس الشعبية المحلية زادت فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية .
- 2- يمكن أن يكون للمجلس الشعبي الولائي دور مهم في تحقيق التنمية المحلية .
- 3- يمكن أن تساهم المجالس الشعبية الولائية من خلال صلاحياتها في الدفع بعملية التنمية المحلية بولاية وهران.

حدود الدراسة :



الحدود المكانية : تمحورت الدراسة الميدانية في المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران؟

الحدود الزمانية : لقد قمنا بالدراسة الميدانية التي تم الانطلاق فيها ابتداء من 4 أفريل 2018 إلى غاية 8 ماي 2018

مناهج الدراسة : لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الاطار النظري و يعتبر هذا المنهج الطريقة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات معينة و يقوم من خلالها بتحليل المعطيات و البيانات التي بحوزته المتعلقة بالظاهرة المدروسة و ذلك من أجل الوصول الى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة.¹

المنهج المقارن وذلك بالمقارنة بين قانون الولاية 07/ 12 و القانون السابق 90/ 09

أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة، و هو عبارة عن دراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها ، و قد يهدف إلى جمع بيانات و المعلومات و المعطيات المتمثلة عن الوضع الملأئم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها و علاقاتها بالبيئة ، وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة.²

أدبيات الدراسة

خطة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة قد قمنا بتقسيم البحث الى فصلين، تناولنا في الفصل الأول ثلاث مباحث حيث قمنا بالتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المجلس الشعبي الولائي بحيث تطرقنا إلى مفهوم وتكوين و كيفية انتخاب المجلس و كذا رئيسه ومهامه أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى سير المجلس الشعبي الولائي فتناولنا فيه الى سير و دورات و لجان المجلس الشعبي الولائي و في المبحث الثالث الى الاجراءات العملية ومهام المجلس الشعبي الولائي و تناولنا الاختصاصات و الرقابة و حالات حل المجلس الشعبي الولائي و تناولنا في هذا الفصل المجلس الشعبي الولائي و التنمية المحلية دراسة حالة ولاية وهران

تطرقنا في المبحث الأول الى الاطار المفاهيمي للتنمية و التنمية المحلية و تناولنا مفهوم التنمية أهدافها و خصائصها و كذا التنمية المحلية و تطورها أهدافها و خصائصها

¹ كريمة عبد الرحيم الطالي و آخرون، منهجية البحث العلمي في الشريعة و القانون ، عمان الأردن :دار المجد لاوي للنشر و التوزيع 2013-

2014 ص 95

² المرجع السابق ص 99



أما المبحث الثاني فتحدثنا عن دور المجالس الشعبية الولائية فتناولنا دور المجالس الشعبية الولائية في تحقيق التنمية المحلية و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر و الحلول المقترحة ولقد خصصنا هذا المبحث الى دراسة تطبيقية بحيث قمنا بتسليط الضوء على المجلس الشعبي الولائي و دوره في تحقيق التنمية المحلية لولاية وهران فتناولنا بطاقة فنية عن ولاية وهران واقع المجلس الشعبي الولائي في الفترة 2010-2017 في تحقيق التنمية المحلية و كذا افاق التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي لولاية وهران

صعوبات الدراسة:

- قلة المؤلفات الفقهية الخاصة بالتنظيم الإداري للجماعات الإقليمية في الجزائر في ظل قانون الولاية الجديد
- قلة المراجع المتخصصة و الدراسات القانونية و الإدارية التي تتعلق بدور المجلس و اختصاصاته
- تحفظ رؤساء اللجان و الأعضاء بإدلاء وإعطائنا خاصة نتائج الدورات التي تخرج بها و كذا المداولات أي إعطائنا معلومات سطحية

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الجهاز الذي يمثل الشعب كونه هيئة منتخبة عن طريق الاقتراع العام فاعتمدنا في بحثنا هذا لإبراز دور المجلس الشعبي وتشكيله و كيف ينتخب وما هي لجانها وعدد دوراته و فيما تتمثل مهامه و هل تطبق عليه الرقابة، فتطرقنا في الى مفهوم المجلس وكيفية انتخابه واختيار رئيسه، و كذا إبراز تسيير عمل المجلس من خلال اللجان والقيام بمختلف الدورات والمداولات وتطرقنا إلى مهام المجلس وكيف تطبق عليه الرقابة وماهي حالات حل المجلس الشعبي الولائي

المبحث الأول: ماهية المجلس الشعبي الولائي

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الاداة التي يستند عليها المواطن لنقل مطالبه الى الجهات الوصية ومن هنا تطرقنا في هذا المبحث في المطلب الأول الى مفهوم وتكوين المجلس الشعبي الولائي و في المطلب الثاني انتخاب المجالس الشعبية الولاية والمطلب الثالث إلى حالات حل المجلس الشعبي الولائي .

المطلب الأول: مفهوم وتكوين المجلس الشعبي الولائي

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من المنتخبين الذين تم اختيارهم من قبل سكان الولاية من بين المترشحين المقترحين ، المرشحين الأحرار وعليه فان المجلس يتشكل فقط من فئة المنتخبين وهذا ما تطرقنا إليه تناولنا في المطلب الأول ألا وهو مفهوم وتكوين المجلس الشعبي الولائي و كيفية انتخاب المجلس أما في المطلب الثالث فتناولنا فيه كيفية انتخاب الرئيس مع ذكر مهامه

أولا- مفهوم المجلس الشعبي الولائي :

هو جهاز المداولة على مستوى الولاية و يعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهرة على شؤونه ورعاية مصالحه.

وهو يعتبر هيئة منتخبة عن طريق الاقتراع العام .كما يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي و يصادق عليه ومدة ولايته سنوات (05)

يعقد أربع دورات عادية في السنة .مدة كل دورة منها خمسة عشرة (15).يوما على الأكثر ويمكن تمديدها عند الاقتضاء

-يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصه عن طريق المداولة

-يقدم المجلس الشعبي الآراء التي تقتضيها القوانين و التنظيمات¹

كما انه يقدم الاقتراحات أو الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية التي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه في اجل أقصاه 30 يوما

¹ ناصر لباد ،الوجيز في القانون الاداري، الطبعة الرابعة،سلسلة القانون،الجزائر ، 2012 ، ص55

تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هيئة إقليم الولاية و حماية البيئة و ترقية حصائلها النوعية و كذا طرح المشاريع¹

ثانيا: تكوين المجلس الشعبي الولائي :

على غرار المجلس الشعبي البلدي يتشكل المجلس الشعبي الولائي من عدد أعضاء منتخبين أي الناجحين من القوائم المترشحة. باعتماد معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضائه في كل ولاية طبقا للمادة 99 من قانون الانتخابات وذلك بالشكل التالي

-خمسة وثلاثون (35) عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة

-تسعة وثلاثون ألف (39) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.001 و650.000 نسمة²

-ثلاثة وأربعون (43) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 650.001 و950.001 نسمة

- سبعة وأربعون (47) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها 950.001 و 1.250.000 نسمة³

- خمسة وخمسون (55) عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة مع وجوب مراعاة تمثيل كل الدوائر الانتخابية في الولاية بعضو على الأقل أي أن كل بلدية في إقليم الولاية وجب أن تمثل بعضو على الأقل ويقوم المجلس الشعبي الولائي

1 عمار بوضياف ، التنظيم الإداري في الجزائر ، الطبعة الاولى جسور للنشر و التوزيع ، المحمدية الجزائر ص 14.

² علاء الدين ،مدخل القانون الإداري، دار الهدى عين مليلة الجزائر2011 ، ص 137 ص 138 .

³ المادة 75 من قانون الانتخابات

بممارسة وظائفه طيلة العهدة المقدرة ب 5 سنوات كاملة وتمدد تلقائيا في الحالات الاستثنائية والحصار والعدوان (حسب المادة 75 من قانون الانتخابات)¹

المطلب الثاني : انتخاب المجالس الشعبية الولاية:

ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها 5 سنوات عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة.

تجرى الانتخابات في ظرف الأشهر الثلاثة (3) التي تسبق انقضاء العهدة الجارية. المرجع القانوني: المادة 65 من القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يتعلق بنظام الانتخابات

يعتبر إيداع القائمة التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة قانونا لدى الولاية تصريحا بالترشح. يقدم هذا التصريح الجماعي أحد المترشحين المذكورين في القائمة.² يتضمن هذا التصريح الموقع من كل مترشح، صراحة ما يأتي :

• الاسم و اللقب والكنية، إن وجدت و الجنس، وتاريخ الميلاد و مكانه، و المهنة والعنوان الشخصي و المؤهلات العلمية لكل مترشح أصلي و مستخلف ، وترتيب كل واحد منهم في القائمة.³

- تسمية الحزب أو الأحزاب بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية حزب سياسي،
- عنوان القائمة بالنسبة للمترشحين الأحرار،
- الدائرة الانتخابية المعنية بالمنافسة.

يلحق بالقائمة البرنامج الذي سيتم شرحه طوال الحملة الانتخابية. يسلم للمصرح وصل بين تاريخ وتوقيت الإيداع.

يجب تقديم التصريحات بالترشح قبل خمسين (50) يوما كاملة من تاريخ الاقتراع.⁴

لا يجوز القيام بإضافة أو إلغاء أو تغيير للترتيب بعد إيداع قوائم الترشيحات ماعدا في حالة الوفاة أو حصول مانع قانوني.

و في هذه الحالة أو تلك، يمنح أجل آخر لتقديم ترشيح جديد، على ألا يتجاوز هذا الأجل

¹ المادة 99 من قانون الانتخابات

² -مدونة عبد الكريم خيطاس دليل الإداري والمسير المالي في الجزائر

⁴ المادة 65 من القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بنظام الانتخابات

الشهر السابق لتاريخ الاقتراع.

و إذا تعلق الأمر بالترشح ضمن قائمة حرة، فإن اكتتاب التوقيعات المعدة يبقى صالحا. لا يمكن لأي شخص أن يكون مرشحا أو إضافيا في أكثر من قائمة أو في أكثر من دائرة انتخابية.

لا يمكن التسجيل في نفس قائمة الترشيح لأكثر من مترشحين اثنين (2) ينتميان إلى أسرة واحدة سواء بالقربة أو بالمصاهرة من الدرجة الثانية.

يكون رفض أي ترشيح أو قائمة مترشحين بقرار معلل تعليلا قانونيا واضحا. يبلغ هذا القرار تحت طائلة البطلان خلال عشرة (10) أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح.¹

يكون قرار الرفض قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة (3) أيام من تاريخ تبليغ القرار .

تفصل المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في الطعن خلال خمسة (5) أيام من تاريخ رفع الطعن .

يكون حكم المحكمة غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن .

يبلغ هذا الحكم تلقائيا، وفور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى الوالي قصد تنفيذه.

يشترط في المترشح إلى المجلس الشعبي البلدي أو الولائي ما يأتي:

- أن يستوفي الشروط المنصوص عليه في المادة 3 من هذا القانون العضوي و يكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها،
- أن يكون بالغا ثلاثا وعشرين (23) سنة على الأقل يوم الاقتراع،
- أن يكون ذا جنسية جزائرية،
- أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو إعفائه منها
- ألا يكون محكوم عليه في الجنايات و الجناح المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون العضوي، ولم يرد اعتباره²
- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والإخلال به .

¹ -مدونة عبد الكريم خيطاس ، مرجع سابق.

² -عمار بوضياف ، مرجع سابق ، ص 153.

المطلب الثالث : انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي ومهامه

أولاً: انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي

انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي في قانون الولاية 1990:

ينتخب المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه رئيساً وذلك باعتماد أسلوب الاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول تجرى انتخابات في دوره ثانية يكتفي فيها بالأغلبية النسبية و في حالة تساوي الأصوات تسند رئاسة المجلس لأكبر الأعضاء سناً وتكون الرئاسة لكامل الفترة الانتخابية وبعد انتخابه يتولى رئيس المجلس الشعبي الولائي اختيار مساعد له أو أكثر بين المنتخبين¹

انتخاب رئيس المجلس في قانون الولاية 2012 :

يجتمع المجلس الشعبي الولائي تحت رئاسة المنتخب الأكبر سناً قصد انتخاب رئيس المجلس وهذا خلال 8 أيام التي تلي إعلان نتائج الانتخابات ويشرف على عملية اختيار رئيس المجلس مكتب مؤقت يتكون من المنتخب الولائي المنتخب الأكبر سناً يساعده منتخبان من اصغر الأعضاء و هذا ما نصت عليه المادة 58 من قانون الولاية وتتمثل المهمة الرئيسية للمكتب المؤقت في استقبال ترشيحات رئاسة المجلس و إعداد قائمة المترشحين²

ويعتبر مكتب المجلس هيئة مؤقتة تزول و تحل قانوناً بمجرد انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي وهو عبارة عن هيكل غير دائم وتتضمن الفقرة 2 من المادة 59 يقدم المترشح لانتخابات رئاسة المجلس الشعبي الولائي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة

¹ عمار بوضياف ، مرجع سابق ، ص 172

² المادة 58 من قانون الولاية 07 12

لمقاعد وهو ما يتماشى والأصول الديمقراطية فطالما انفردت قائمة حزبية بأغلبية المقاعد نجم عنه أحقيتها في تقديم مرشح عنها لرئاسة المجلس الشعبي الولائي¹

. لقد أعاد المشرع تنظيم عملية انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي وكذلك البلدي بموجب قانوني الولاية والانتخابات لسنة 2012 على التوالي، سعيا منه خاصة للتقليل من حالات الانسداد التي كثيرا ما كانت تعترى هذه العملية الانتخابية والناجمة في تقديرنا أساسا عن اعتماد نظام التمثيل النسبي، ومن ثم فإن فكرة اعتماد نظام الأغلبية لترجمة الأصوات المحصل عليها إلى مقاعد داخل المجالس المحليّة، أو فكرة اختيار رئيس المجلس بطريقة مباشرة تعدّ حولا جذرية وأكثر نجاعة للقضاء على إشكالية الانسداد، وعلى عديد الإشكاليات الأخرى التي يفرزها نظام التمثيل النسبي²

ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه للعهدة الانتخابية. يقدم المترشح لانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد.

في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين خمسة و ثلاثين بالمائة 35% على الأقل من المقاعد تقديم مرشح. وفي حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة و ثلاثين بالمائة 35% على الأقل من المقاعد، يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها.³ يكون الانتخاب سرياً. و يعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات.

وإذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات يجري دور ثان بين المترشحين الحائزين على المرتبتين الأولى والثانية، ويعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.

في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سناً.

ثانيا: مهام رئيس المجلس الشعبي الولائي

- يتفرغ رئيس المجلس الشعبي الولائي بصفة دائمة لممارسة عهدته وهو ملزم بالإقامة على إقليم الولاية

¹ المادة 59 المرجع نفسه

² مدونة عبد الكريم خيطاس ، مرجع سابق

³ عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، الطبعة الأولى جسور للنشر و التوزيع الجزائر 2012 ص 65

- يجب على الوالي أن يضع تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي الولائي الوثائق والمعلومات و الإمكانيات والوسائل الضرورية لتأدية مهام المجلس حسب ما نصت عليه

المادة 33

- لرئيس المجلس الولائي ديوان يعمل على نحو دائم يتكون هذا الديوان من موظفين يختارهم رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين موظفي القطاعات التابعة للولاية
- يتفرغ رئيس المجلس الشعبي الولائي و نواب الرئيس ورؤساء اللجان الدائمة بصفة تامة لعهدتهم الانتخابية حيث يتم انتدابهم بصفة دائمة من اجل أداء مهامهم
- يتقاضى رئيس المجلس الشعبي الولائي ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة وكذلك المندوبيات الولائية بمناسبة ممارسة عهدتهم علاوات وتعويضات ملائمة تتكفل بها ميزانية الدولة
- يبلغ رئيس المجلس الشعبي الولائي المجلس بالمسائل التابعة لاختصاصاته ويعلم بالوضعية العامة للولاية ولاسيما منها النشاطات المسجلة بالولاية في الفترة ما بين الدورات
- يمثل رئيس المجلس الشعبي الولائي المجلس الشعبي الولائي في جميع المراسم التشريفية والتنظيمية والتظاهرات الرسمية

- يتولى رئيس المجلس ارسال الاستدعاءات للأعضاء مرفقة بجدول الأعمال و شعر الوالي بذلك :

- يتولى إدارة المناقشات
- يقترح مكتب المجلس ويقدمه للمجلس
- يطلع أعضاء المجلس بالوضعية المالية العامة للولاية¹

¹ المادة 33 من قانون الولاية 12 07

المبحث الثاني: سير المجلس الشعبي الولائي

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية ويعد نظامه الداخلي ويصادق عليه كم يعقد المجلس أربع دورات في السنة منها دورات عادية غير عادية وأخرى استثنائية وهذا ما تطرقنا إليه في المطلب الأول أما في المطلب الثاني تطرقنا إلى إبراز نظام المداولات أما في المطلب الثالث فتناولنا دور اللجان في تسيير المجلس وبلوغ أهداف التنمية

المطلب الأول : دورات المجلس الشعبي الولائي :

يعقد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية وغير عادية وكذلك استثنائية بقوه القانون

أ- **الدورة العادية :** يعقد المجلس 4 دورات عادية في السنة مدة الواحدة أقصاها 15 يوم وقد نص قانون الولاية على ضرورة إجرائها في تواريخ محددة و اذا لم تجرى بموعدها تعد باطلة وهي أشهر مارس جوان سبتمبر ديسمبر
- كم يشترط القانون أن يوجه الرئيس الاستدعاءات لأعضاء المجلس قبل عشرة أيام بالبريد العادي أو الإلكتروني من تاريخ انعقاد الدورة مرفقة بجدول الأعمال¹

ب- **الدورات الغير عادية:** يمكن للمجلس عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك أن يعقد دورات غير عادية سواء يطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ثلث أعضاء المجلس أو الوالي

لم يحدد قانون الولاية مدة الدورة غير العادية حيث تنتهي باستنفاد جدول الأعمال

ج- **الدورة الاستثنائية:** يجتمع لمجلس الشعبي الولائي بقوه القانون في حالة حصول كارثة طبيعية أو تكنولوجية كما توضح الفقرة الأخيرة من المادة 15 من قانون الولاية²

¹ - محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابه 2013 ، ص 108 109

² المادة 15 من قانون الولاية 07 12

المطلب الثاني : نظام مداولات المجلس الشعبي الولائي

يجري المجلس الشعبي الولائي أشغاله باللغة العربية و تحرر محاضرة تحت طائلة البطلان أيضا بنفس اللغة وهذا مانصت عليه المادة 25 من قانون الولاية. وتكون جلسات المجلس علنية كأصل عام خارج دائرة الاستثناء المقرر بموجب المادة 26 من قانون 07-12 ويتخذ القرار أثناء المداولة بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين أو الممثلين عند التصويت وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس و توقع المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء. وطبقا للمادة 52 من قانون الولاية تسجل مداولات المجلس في سجل خاص يؤشر عليه رئيس المحكمة المختص إقليميا. وكان أفضل بنظرنا وتكريسا لنظام الازدواجية القضائية أن يشير النص صراحة للمحكمة الإدارية دون غيرها رفعا لأي لبس في قواعد الاختصاص. ويوقع محضر الجلسة من جميع المنتخبين الحاضرين أو الممثلين عند التصويت. ويرسل مستخلص المداولة في اجل 8 ايام للوالي من قبل رئيس المجلس مقابل وصل استلام و يعتبر تاريخ إيداع مستخلص المداولة التاريخ المسجل على وصل الاستلام. وشكل المداولات مظهرا من مظاهر استقلال المجلس الشعبي الولائي و صورة من صور مشاركة الشعب في تسيير شؤون الإقليم¹

- وتخضع مداولات المجلس الشعبي الولائي الى :
- ✓ القاعدة العامة أن تكون مداولات المجلس علنية ضمانا للرقابة الشعبية إلا في

حالتين :

- فحص الحالة الانضباطية للمنتخبين الولائيين
- فحص المسائل المرتبطة بالأمن و النظام العام
- تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي وفقا لما ورد بالمادة 51 من قانون الولاية تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي:

يقوم الوالي بممارسة إصدار قرارات تطبيقا للمداولات التي صادق عليها المجلس الشعبي الولائي كما يلزم الوالي بإعلام المجلس الشعبي الولائي بنشاطات الولاية وذلك عن طريق تقديمه لتقارير تتصل بمدى تنفيذ مداولات المجلس.²

¹ محمد الصغير بعلي مرجع سابق ص 109

² فريجه حسين ، شرح القانون الإداري ، طبعة ثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ، ص 192

المطلب الثالث : لجان المجلس الشعبي الولائي :

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال

اختصاصه ولاسيما المتعلقة بماياتي حسب المادة 33

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني
- الاقتصاد والمالية
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- الاتصال وتكنولوجيا الإعلام
- تهيئه الإقليم والنقل
- الري و الفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب
- التنمية المحلية و التجهيز والاستثمار والتشغيل¹

ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية أي لجان مؤقتة

- تشكل اللجان الدائمة والخاصة حسب المادة 34 من قانون الولاية عن طريق مداولة

يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناء على اقتراح من

رئيسه أول الأغلبية المطلقة لأعضائه. ويجب أن يضمن تشكيل هذه اللجان تمثيلا نسبيا

يعكس التركيبة السياسية للمجلس الولائي :

-تعد كل لجنة نظامها الداخلي وتصادق عليه.

- يحدد النظام الداخلي النموذجي للجان عن طريق التنظيم

- يرأس كل لجنة عضو من المجلس الولائي المنتخب من طرفها

- تعتبر اللجنة الخاصة محلة عند انتهاء أشغالها²

- تنشأ لجنة تحقيق بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي حسب المادة 35 أو من ثلث

¹ قانون الولاية وزاره الداخلية والجماعات المحلية الصادر في 29 فيفري 2012 الجريدة الرسمية العدد 12 مادة 33 -

أعضائه الممارسين
وتنتخب عن طريق الأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين
-يحدد و الموضوع و الأجال الممنوحة للجنة التحقيق قصد إتمام مهمتها في المداولة
-يخطر رئيس المجلس الشعبي الولائي بذلك الوالي والوزير المكلف بالداخلية
تقدم السلطات المحلية المساعدة للجنة التحقيق لتمكينها من إتمام مهمتها وتقدم نتائج التحقيق
للمجلس الشعبي الولائي وتتبع بمناقشته¹.

¹ المادة 35 مرجع سابق

المبحث الثالث: الإجراءات العملية ومهام المجلس الشعبي الولائي

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة المداولة في الولاية وحدد لهذه الهيئة صلاحيات ومهام تشمل عدة جوانب تخص التنمية المحلية فنستعرض في المطلب الأول مهام واختصاصات المجلس الشعبي الولائي ثم نوضح الرقابة المفروضة عليه في المطلب الثاني وفي الأخير نتطرق في المطلب الثالث إلى حالات حل المجلس الشعبي الولائي

المطلب الأول : اختصاصات المجلس الشعبي الولائي

يمارس المجلس الشعبي الولائي الكثير من الاختصاصات التي تتصل بالولاية وهذه الاختصاصات يمارسها عن طريق اللجان في مختلف الولايات فنجد المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران يتكون من اللجان التالية :

- ❖ لجنة الاقتصاد والمالية
- ❖ لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز
- ❖ لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية والدينية و الوقف و الرياضة والشباب
- ❖ لجنة التنمية المحلية و التجهيز و الاستثمار و التشغيل
- ❖ لجنة الري. الفلاحة الغابات الصيد البحري و السياحة
- ❖ لجنة السكن و التعمير
- ❖ لجنة تهيئة الإقليم و النقل
- ❖ لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام
- ❖ لجنة الصحة و النظافة و حماية البيئة
- ❖ لجنة التربية. التعليم العالي و التكوين المهني¹

يتضح بان المجلس يمارس عمليات لها طابع إداري بحث و البعض الآخر له طابع اقتصادي و بالتالي فهو يمارس اختصاصات مالية و اقتصادية وصناعية و اجتماعية و ثقافية كما توجد اختصاصات ذات طابع عمراني و فلاحي و سياحي و تربوي

- و نتعرض فيما يلي لاختصاصات المجلس طبقا لأهميتها :

أولا : اختصاصات ذات طابع إداري

من أهم الاختصاصات الإدارية التي يمارسها المجلس تلك المتعلقة بشروط تعيين موظفيه وذلك في إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية وغيره من القوانين الأساسية المعمول بها في هذا الشأن. كما يقوم المجلس بتحديد شروط تنظيم وتسيير المؤسسات و يجوز للمجلس

² مجلة اضاءات وهران ، اصدار المجلس الشعبي الولائي لولاية، وهران، مارس 2018.

أن يحدد المصالح أو المؤسسات العمومية التي تقوم بتنفيذ المشاريع ذات منفعة عامة في نطاق الولاية. كذلك فمن حق المجلس أن يصادق على الأنظمة الأساسية الخاصة بالمصالح والمؤسسات العمومية الولائية في نطاق القوانين والأحكام المعمول بها ويسوغ المجلس أيضا أن يمنح حقوق الامتياز الخاصة باستغلال بعض المرافق العمومية بالولاية بشرط مصادقة وزير الداخلية. كما يبت المجلس في أمر قبول الهبات والوصايا الممنوحة للولاية .

ثانيا : اختصاصات في مجال التخطيط و الإنعاش الاقتصادي

يجوز للمجلس الشعبي أن يشرع في تحقيق كافة الأعمال التي تسهم في تنمية الولاية وتعود منفعتها على الأمة بصفة عامة. ويحق له في هذا الإطار ان يشجع كل مبادرة تساعد على تنسيق العمل بالنسبة لمشروعات التنمية. كما يدعى المجلس خلال وضع "المخطط الوطني للتنمية" للتعبير عن رأيه بالنسبة إلى العمليات المتصلة مباشرة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للولاية ويؤخذ رأي المجلس في توزيع الاعتمادات المالية التي يتصرف فيها الوالي. كما يبدي رأيه في أولويات الصرف في الاعتمادات المالية ويبيدي المجلس رأيه في برنامج التجهيز و التنمية المقدم من الوالي و المتعلق بالولاية

و في حالة قصور الإمكانيات المالية أو الفنية للولاية يحق للمجلس أن يطلب المساعدة المالية والفنية من الدولة ومن البلديات و المؤسسات العمومية المختصة التي تملك الإمكانيات المتاحة في هذا الشأن¹.

ثالثا : اختصاصات في مجال الإدارة المالية

يقوم المجلس بمهمة التصويت على ميزانية الولاية بعد تحضيرها بمعرفة المجلس التنفيذي وتقدم الميزانية بعد ذلك إلى السلطات المختصة للمصادقة عليها ويصوت على ميزانية الولاية بابا بابا ويحتوي الباب على تفصيل المصروفات و الإيرادات وترتب الإيرادات والمصروفات في الميزانية على أساس نوعها وبرامجها. وإذا ظهر أثناء تنفيذ الميزانية عجز مالي لأي سبب من الأسباب فإنه ينبغي على المجلس أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لإزالة هذا العجز و إعادة تحقيق التوازن و إذا تخلف المجلس عن اتخاذها يتدخل وزير الداخلية و يقوم باتخاذها وإعطاء الاذن اللازم في هذا الشأن².

¹ فريجه حسين شرح القانون الإداري الطبعة الثالثة المرجع السابق صفحته 176 ص 177

ولمجلس الولاية الحق في أن يصوت على القروض الضرورية لانجاز المشروعات المختلفة ونظرا لأهمية الاختصاصات المالية وخطورتها فان المجلس يخضع في مباشرتها لرقابة إدارية من قبل وزير المالية و التحقق من سلامة التصرفات المالية و يطلب الوزير من محاسب الولاية كافة المستندات وضع تقرير سنوي ورفع له لرئيس الحكومة وزير الداخلية للاضطلاع على نتائج المراقبة المالية .

رابعاً : اختصاصات في مجال التنمية الصناعية

أعطى القانون للمجالس الشعبية حق إنشاء مناطق صناعية في الولاية وتحقيقا لهذا الغرض فقد أصبح من حقها إحداث أية مؤسسة صناعية كذلك فمن حق هذه المجالس أن تعمل كل ما في طاقتها على تشجيع أي مبادرة للبلديات في مجال إقامة و تنمية الصناعة التقليدية التي تستفيد منها الولاية و للمجالس الشعبية ان تنسق اعمال البلديات في هذا المجال كما يجوز لها أن تتدخل بنفسها لإنشاء هذه الصناعات التقليدية إذا ما تجاوزت إنشاؤها الإمكانيات المالية أو الفنية المتاحة للبلدية .

خامساً: اختصاصات في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية

لم يغفل المشرع الجزائري اثر التنمية الاجتماعية في تقدم المجتمع لذلك فقد عملت الولاية على إدخال هذا الاختصاص ضمن الاختصاصات الكثيرة التي تمارسها المجالس الشعبية الولائية حتى ينال سكان الأقاليم حظهم من التنمية فقد أصبح من حق هذه المجالس السهر على حسن سير المرافق الصحية و إنشاء المرافق والمؤسسات الجديدة التي تعمل على العناية بالصحة العامة للمواطنين وتطوير المؤسسات والمرافق التربوية والاجتماعية في إطار السياسة العامة كما يحق للمجالس الشعبية الولائية تطوير التكوين المهني للشباب وذلك من اجل إعداد القوة العاملة المدربة تدريباً فنياً ومهنياً التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية. وكذا تنمية التراث الثقافي ومساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة¹.

سادساً: التنمية الفلاحية والري على مستوى الولاية

في مجال التنمية الزراعية و تقدير لأهمية الإنتاج الزراعي في حياة البلاد الاقتصادية فقد أصبح من حق المجلس الشعبي للولاية أن يشرع في كل نشاط يمكن أن يساعد على استثمار

¹ مسعود شيهوب ، اختصاصات الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية ، بدون طبعة الفكر البرلماني 2003 ، ص 21

الأراضي و حماية التربة واستصلاحها وله في هذا المجال أن يتخذ كل مبادرة لمكافحة أخطار الفيضانات والقيام بعملية التشجير وإنشاء الغابات وتأمينها وتوسيعها كما يسهم المجلس في إجراء دراسة تتعلق بالإصلاح الزراعي ويشارك في الأعمال المتصلة بتعديل نظام الأراضي الزراعية بالولايات. كما يعمل على اتخاذ التدابير للوقاية من الكوارث الطبيعية و مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية و تطوير الري وكذلك تطهير المياه الصالحة للشرب والمحافظة على الصحة الحيوانية¹.

سابعاً: اختصاصات في مجال التنمية السياحية و المواصلات و الإسكان

تعتمد الدولة الحديثة على السياحة كمصدر هام لتنمية مدخولها وتقوية اقتصادها لما تجلبه عليها من عملات أجنبية. إذا أصبح اختصاص المجالس الشعبية الولائية المختلف العمل على تسهيل انطلاق السياحة و تحقيق لهذا الغرض أصبح من حقها مراقبة كل المؤسسات و المرافق العامة ذات الطابع السياحي ومساعدة البلديات العاجزة عن تحقيق هذه الغاية كما اعتبرت المواصلات وخدمات الإسكان من أهم المرافق العامة التي تهتم بها الإدارة الحديثة ولهذا أصبح من حق المجلس الشعبي الولائي أن يعمل على استغلال بعض المرافق العامة لنقل المواطنين كم يحق للمجلس اتخاذ الإجراءات الضرورية لإصلاح الطرق البرية والبحرية أما في مجال الإسكان فيسهم المجلس مساهمة كبيرة في تشييد المساكن المناسبة للمواطنين كما يقوم بتسيير وإدارة جميع العقارات السكنية المملوكة للدولة في الولاية² من اجل الترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترتبط وأهميتها بمدى كفاءة أعضائها وفعاليتهم وسهرهم على خدمة الوطن وحرصهم على تنفيذ المشاريع الوطنية في مختلف القطاعات واحترامهم للمبادئ الأساسية والاختيارات الشعبية

المطلب الثاني: الرقابة على المجلس الشعبي الولائي و أعضائه

نصت المادة 40 من قانون الولاية على ما يلي تزول صفة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني ويقرر المجلس الشعبي الولائي ذلك بموجب مداولة ويخطر الوالي بذلك يثبت فقدان صفة المنتخب بقرار من الوزير المكلف بالداخلية يمكن أن يكون قرار الوزير المكلف بالداخلية المثبت لفقدان صفة المنتخب محل الطعن أمام مجلس الدولة³

¹ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 112

² فريجه حسين المرجع السابق ص ص 178 179

³ -المادة 40 من قانون الولاية 07 12

بداية يجب التذكير هنا ان موظفي الولاية يخدمون للسلطة الرئاسية للوالي كما ينص قانون الولاية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج أما بالنسبة لأعضاء المجلس فهم يخضعون إلى رقابة إدارية أي وصايا تمارس عليهم من طرف الجهة الوصية وزارة الداخلية وتأخذ في الواقع الصورة الآتية :

أ- التوقيف :

تنص المادة 45 من قانون الولاية على متى يمكن أن يقف بموجب مداولة المجلس الشعبي الولائي كل منتخب يكون محل متابعه قضائية بسبب جناية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو لأسباب مخلة بالشرف ولا تمكنه من متابعة عهده الانتخابية بصفة صحيحة. وفي حالة صدور حكم قضائي نهائي بالبراءة يستأنف المنتخب تلقائيا وفوريا ممارسة مهامه الانتخابية¹ ومن ثم فان قرار التوقيف يجب أن يستند على الأركان الآتية :

- **السبب:** السبب القانوني لتوقيف المنتخب الولائي يقتصر على المتابعة القضائية بسبب جناية أو جنحة على شرطين :

أن تنصب الجريمة على المال أو الشرف ولكن ما هو الوضع بالنسبة للجرائم الأخرى

✓ أن يترتب عليها حيلولة دون مواصلة العضو لمهامه الانتخابية بصورة صحيحة

الاختصاص يعود توقيف عضو المجلس الشعبي الولائي إلى وزير الداخلية

✓ المحل و يتمثل محل التوقيف في الأثر أو النتيجة المباشرة لقرار التوقيف وهو تعطيل

عضوية المنتخب أي عدم تمكينه من أداء مهامه كمنتخب لفترة محددة أي امتناع عن

حضور الدورات بدأ من تاريخ صدور قرار وزير الداخلية وتنتهي بصدور قرار

نهائي من الجهة القضائية المختصة

✓ من حيث الشكل والإجراءات و الهدف

أما في قرار التوقيف يجب أن يكون :

❖ من حيث الشكل معللا أي مسببا motive بأن يتضمن ذكر سبب التوقيف (المتابعة

الجزائية) حفاظا على حقوق العضو وتسهيلا للإثبات في حالة الطعن القضائي

❖ من حيث الإجراءات وجوب مداولة المجلس الشعبي الولائي

❖ من حيث الهدف أو الغاية، يسعى قرار التوقيف إلى الحفاظ على نزاهة ومصداقية

التمثيل الشعبي أما إذا كان يهدف إلى انتقام وتحقيق أغراض سياسية و حزبية فانه

¹ لمادة 45 من نفس القانون

يكون معيبا بالانحراف بالسلطة مما يجعله باطلا¹

❖ ب- الإقصاء:

يأخذ الإقصاء شكلين :

الإقصاء بسبب العقوبة الجزائية(العقابي):

تنص المادة 46 من قانون الولاية على ما يأتي في الحالات التالية:
- يقصد بقوة قانون من المجلس الشعبي الولائي كل منتخب كل محل إدانة جزائية نهائية لها علاقة بعهدته
تضعه تحت طائلة عدم القابلية للانتخاب
ويثبت هذا الإقصاء بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية
يسعى قرار الإقصاء للحفاظ على سمعة ونزاهة ومصداقية التمثيل الشعبي²

2- الإقصاء بسبب التنافي:

تنص المادة 44 من قانون الولاية على ما يأتي

- يقضى بقوة القانون كل منتخب بالمجلس الشعبي الولائي يثبت انه يوجد تحت طائلة عدم القابلية للانتخاب
- أو في حالة تناف منصوص عليها قانونا
- ويقرر المجلس الشعبي الولائي في ذلك بموجب مداولة
ويثبت الوزير المكلف بالداخلية هذا الإقصاء بموجب قرار

المطلب الثالث : حالات حل المجلس الشعبي الولائي

حسب المادة 47 يتم حل المجلس الشعبي وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية
وحسب المادة 48 يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده الكلي

❖ في حالة خرق أحكام دستورية

❖ في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي

¹ محمد الصغير يعلي المرجع السابق، ص 147

² لمادة 46 من قانون الولاية 07 12

- ❖ في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس
 - ❖ عندما يكون الابقاء على المجلس مصدرا لاختلالات خطيرة ثم اثباتها او من طبيعته المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم
 - ❖ عندما يصبح عدد المنتخبين اقل من الأغلبية المطلقة وذلك رغم تطبيق أحكام المادة 41 في حاله اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها
 - ❖ في حاله حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب
- حسب المادة 49 في حالة حل المجلس الشعبي الولائي يعين الوزير المكلف بالداخلية بناء على اقتراح من الوالي خلال العشرة أيام(10) التي تلي حل المجلس مندوبية ولائية لممارسة الصلاحيات المخول إياها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها إلى حين تنصيب المجلس الجديد
- تنتهي مهمة المندوبية الولائية بقوه القانون فور تنصيب المجلس الشعبي الولائي الجديد
- حسب المادة 50 من قانون الولاية تجري انتخابات تجديد المجلس الشعبي الولائي المحل في اجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الحل إلا في حالة المساس الخطير بالنظام العام ولا يمكن بأي حال من الأحوال اجرائها خلال السنة الأخيرة من العهد الجارية¹

¹ قانون الولاية وزاره الداخلية والجماعات المحلية الصادر في 29 فيفري 2012 الجريدة الرسمية العدد 12 المادة 47

- خلاصة الفصل الأول:

استنتجنا في هذا الفصل من خلال تشكيل المجلس و كيفية انتخابه من خلال قائمة المترشحين و كيفية اختيار رئيس المجلس من طرف اللجنة المكونة مؤقتا مع إبراز مهامه في المجلس و الولاية ككل و يتوزع على الأعضاء على عدد من اللجان الدائمة التي تسهر على سير المجلس كما يقوم المجلس على 4 دورات سنوية وله نظام مداولات ذو شفافية كم استخلصنا اختصاصات المجلس في العديد من الجوانب التي تبادر في تحقيق التنمية فيها كم تطرقنا إلى الرقابة المفروضة على المجلس الشعبي الولائي و أعضائه للقضاء على كل السلبيات التي تمس بالمجلس الشعبي الولائي كما استخلصنا حالات حل المجلس الشعبي الولائي وذكر كل الأسباب المسببة في ذلك

يعتبر تحديد المفاهيم و المصطلحات من المواضيع الهامة التي تثير الجدل بين الباحثين و المفكرين ، و هذا في العديد من المجالات سواء كان في العلوم بمختلفها و الإدارة العامة بالخصوص ولقد أثار مفهوم التنمية المحلية تفكير الكثير من الإداريين و الباحثين المهتمين بالنواحي السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد زيادة الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، و تلعب المجالس الشعبية الولائية دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية و خاصة في المدن القطب التي من شأنها أن تنعش اقتصاد الدولة بحيث يلعب المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران بدفع عجلة التنمية المحلية و هذا ما سندرسه في هذا الفصل من خلال توضيح أهم المفاهيم النظرية حول التنمية المحلية بالتطرق الى التنمية أهدافها و عناصرها ثم نتطرق للتنمية المحلية من خلال مفهومها و تطورها و كذا الأهداف و الخصائص دور المجالس الشعبية الولائية في التنمية المحلية و دور المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران في التنمية المحلية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية و التنمية المحلية

لقد أثار موضوع التنمية الكثير من الجدل و النقاش بين الباحثين في مختلف الأوساط العلمية ، حيث تسعى التنمية لتحقيق التطور في مختلف الدول و المجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ، ذلك أن التنمية تقوم بتغيير الأوضاع السائدة للأفضل ، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة ، أما التنمية المحلية و التي تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ، وهي القيام بمجموعة من العمليات و النشاطات الوظيفية ، و التي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للعالم المحلي بحيث تلعب الولاية دورا كبيرا في تحقيقها على المستوى المحلي و الدفع بعجلة التطور بحيث قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب الأول مفهوم التنمية أهدافها و خصائصها و المطلب الثاني مفهوم التنمية المحلية و تطورها و المطلب الثالث إلى أهداف التنمية و خصائصها

المطلب الأول: مفهوم التنمية أهدافها و عناصرها

• أولا : مفهوم التنمية

يعد مصطلح التنمية قديما من الناحية اللغوية ولكنه جديدا نسبيا من الناحية الفلسفية حيث ظهر بعد الحرب العالمية الأولى و تشير التنمية إلى بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة و الدخل و قوى الإنتاج في المجتمع ويصاحبه تطور المكاسب اللغوية و زيادة ثقافته وتحسين و تهذيب تصرفاته مع غيره و الارتقاء بطريقة حياة الإنسان اجتماعيا و لكن أغلب التعريفات تركز على أنها عملية شاملة لكل مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة على

التخطيط كأسلوب علمي لكل وقائع المجتمع ولها مناهج و مسار معين و مضبوط باستراتيجيات و آليات محدودة.¹

و التنمية تعتمد على إخراج الإنسان من التخلف إلى الأشياء المحيطة به و هي عملية اجتماعية لا يمكن الفصل بين بعديها الاقتصادي و الاجتماعي باعتبارها مندمجان ووجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما بل هما متكاملان أشد التكامل و لهما نفس الأهداف و نفس الغاية و التي هي السعي لتوفير الحياة المناسبة و الجيدة و يحقق كل بعد هدف البعد الأخر.²

و بذلك ترتبط التنمية بإحداث التغيير المخطط كعملية يمكن التحكم فيها و توجيهها و هي بذلك عملية مدروسة ممنهجة و ليست عشوائية و مخطط لها تخطيطا استراتيجيا و علميا كما أن التنمية دائما في حاجة إلى مقدمات تؤدي للتنمية و تدفع إليها من مناخ اقتصادي و اجتماعي و سياسي و ثقافي و تنظيمي يسرع من خطواتها و كمبادئ ضرورية للوصول لعملية التنمية .

• ثانيا : أهداف التنمية

يتلخص هدف التنمية بتحقيق الرفاه المتوازن و الشامل للأفراد و الجماعات في أي مجتمع ،من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر و الثروات ، وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة كبيرة من أغراض التنمية و أهمها ما يلي :

➤ التخلص من كافة مظاهر الفقر العام و التخلف

¹ طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة ، مصر ، دار حلوان ، 2009، ص 74.
² ناجي عبد النور ، الدور التنموي للمجالس المحلية في اطار الحوكمة ، منشورات جامعة باجي مختار عنابة الجزائر 2009 ص 63

➤ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة و ملائمة ، بحيث تخفض من البطالة

➤ تحقيق العدالة الاجتماعية وفق المعايير المقبولة في المجتمع

➤ تفعيل كافة الطاقات الوطنية و استغلالها بشكل يحقق النفع العام دون تجاهل النفع الخاص.

➤ تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا و خارجيا و مواكبة الأفضل بالاستمرار.¹

➤ توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه و أبعاده .

➤ ان هدف التنمية هو توفير حياة أفضل للفرد وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد الزيادة في الدخل القومي و الفردي

• ثالثا : عناصر التنمية

إن معظم الدراسات تدل على أنه للتنمية ثلاث عناصر ضرورية ومتلازمة لا تكون من دونها التنمية و تسجيل هذه العملية ، و هذه العناصر هي :

➤ التغيير السنوي

يستوجب هذا التغيير تغييرا جذريا في التنظيمات و الادوار كما كان في السابق في المجتمع ، كما يستوجب تغييرا في النظم و العلاقات و الظواهر و المعاملات السائدة في المجتمع أي اعادة بناء المجتمع من جديد

¹ نائل عبد الحفيظ العوالمة ،،ادارة التنمية ،، بدون طبعة ، الجامعية الأردنية ، ص 33.

أي أن التغيير البنائي هو ذلك التغيير الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، فمن الصعب حدوث تنمية في مجتمع متخلف لأنه قد ورث مشكلات تكون قد تراكمت على مر السنين و أصبحت تشكل جزءا منها مثلا

سيادة النظام الاقتصادي الريعي و كذا توزيع الثروة على عدد معين من الناس و الافراد¹

➤ الدفعة القوية :

لكي تحقق الدول النامية قفزة نوعية و تجتاز كل العقبات عليها أن تتكاتف بكل مستوياتها و جهودها و ذلك لتحقيق هذه الدفعة القوية التي تساعدها على الخروج من حالة الركود الاقتصادي

و تعتبر الحكومات هي المسؤولة عن هذا النوع من القفزات لأنها تمتلك الإمكانيات و من واجبها ضمان حد أدنى من مستويات الأفراد المعيشية ،،و يمكن حدوث هذه الدفعة عن طريق تقليل التفاوت في الثروات و الدخل الفردي و توزيع الوظائف و الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد المجتمع و جعل التعليم مجانيا و إلزاميا بقدر المستطاع و توفير السكن و العلاج و العمل و المرافق العمومية مثل المستشفيات ووسائل النقل و غيرها.....الخ

➤ الإستراتيجية الملائمة

¹ أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية ، بدون طبعة ،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ،ص

يقصد بها الخطط و السياسات التي تضعها الدول للخروج من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي ، و الاستراتيجية هي و ضع قواعد و خطط على المدى البعيد بالاعتماد على الاستخدام الصحيح للوسائل المتوفرة و هو (التكتيك) لتحقيق أكبر قدر ممكن الأهداف ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما سديدا يجب أن تكون مقسمة حسب خطط جيدة الإعداد من شأنها تمكين واضع التكتيك من استغلال جميع الوسائل التي تسمح له بالاستغلال الجيد لها .

وتتوقف الاستراتيجية المناسبة على العديد من المعطيات أهمها طبيعة الظروف عند بدء عملية التنمية من حيث درجة التخلف و كذا نوع الاستعمار و المدة و المدة التي انقضت على حصول الدولة على الاستقلال و كذا طريقة الحكم المتبعة في الدولة نفسها و كذا وجود استقرار سياسي و طبيعة الأهداف المرجوة فهناك أهداف على المدى البعيد أهداف أخرى على المدى القصير

المطلب الثاني : التنمية المحلية وتطورها

أولا : مفهوم التنمية المحلية

لقد أثار مفهوم التنمية المحلية تفكير الكثير من الإداريين و الباحثين المهتمين بالنواحي السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد زيادة الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري و بهذا الإطار سنتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم التنمية المحلية و تطورهما و المطلب الثاني إلى أهداف التنمية و المطلب الثالث إلى خصائص التنمية المحلية

يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي كل حسب تخصصه ؛ فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي؛ ويعرفها البعض الاخر بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو

الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة أو عملية تغير موجهة تتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات :

تعني التنمية المحلية لدى المنشغلين بالعموم الإنسانية و الاجتماعية ؛تحقيق التوافق بين إشباع بيولوجي و نفسي واجتماعي

كما تعني لدى المنشغلين بالعلوم السياسية و الاقتصادية الوصول بالإنسان الى حد أدنى لمستوى المعيشة

لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة¹.

التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافي و الحضارية للمجتمعات و إدماجها في منظومة التنمية القومية لتشارك مشاركة فعالة في التقديم على المستوى القومي .

تعرف التنمية كذاك أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها ،ويتم من خلال التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات . و هي جهد منظم و مخطط لمساعدة الأفراد لاكتساب مهارات و اتجاهات و مفاهيم مطلوبة لتحقيق مشاركتهم الديمقراطية الواسعة لحل مشاكلهم المحلية

فالتنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة².

¹ أحمد مصفى خاطر ، المرجع السابق ،ص 11 .

²رشاد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخي للتنمية ، الاسكندرية :المكتبة الجامعية ،2002،ص 20 .

و تعرف التنمية المحلية بأنها « عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المحلية و اقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصول الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية و دمج جميع الوحدات في الدولة »¹

و بالتالي فإن التنمية المحلية تمس كل القطاعات و تمس الإنسان بكل مكوناته المادية و الروحية و تمس المحيط بكل تفاعلاته .

ثانيا : التطور التاريخي للتنمية المحلية

إن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية بصورته الحالية ، قد مر بفترة زمنية طويلة ، لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه ، وتقدر هذه الفترة بحوالي نصف قرن

فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، شهدت الدول النامية العديد من البرامج و المشروعات التنموية لتطوير الريف ، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة تنمية المجتمع ، التنمية الريفية ، التنمية المتكاملة ، و أخيرا التنمية المحلية

¹ سمير محمد عبد الوهاب ، الحكم المحلي و التنمية المحلية ، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2008،

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الريفية و المحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح (تنمية المجتمع) خاصة في عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع¹ و اعتبارها نقطة بداية في السياسات العامة ، كما أوحى مؤتمر كبرديجفي عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال و الظروف المعيشية للمجتمع ككل ، اعتمادا على المشاركة و المبادرة المحلية لأبناء المجتمع.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية و خصائصها

أولا : أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية أساسا في :

- ❖ استكمال مهمة التنمية الوطنية على المستوى المحلي و هذا بالسماح بالتدخل المكثف للإدارة المحلية في هذا المجال .
- ❖ تحقيق مبدأ التوازن بين جميع أقاليم البلاد و الذي يهدف الى منح هذه الاقاليم درجة من الاستغلال الذاتي ،و بالتالي السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجات أفرادها.

¹عبد المطلب عبد الحميد ،التمويل المحلي و التنمية المحلية ، بدون طبعة ، الدار الجامعية طبع و نشر ،2011،

- ❖ القضاء على الجهل و التخلف و يتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة مما يفض معدلات البطالة و بناء الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات و التجمعات السكانية خاصة في الأرياف¹
- ❖ زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفعالة
- ❖ تعزيز روح العمل الاجتماعي و رب جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا²
- ❖ تحفيز المواطنين للمشاركة في عملية التنمية و هذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي له ، و اشعاره بأنه عنصر فعال في المجتمع ، و انه قادر على تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات.

ثانيا :خصائص التنمية المحلية في الجزائر

للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص و يمكن حصرها فيما يلي :الشمول: يعني أن التنمية المحلية متكاملة و يجب أن تشمل برامجها كلفة مجالات حياة المجتمع من الصحة الاقتصادية اجتماعية تعليمية وغيرها و أن تشمل جميع فئات المجتمع³

¹ موسى اللوزي ،التنظيم و اجراءات العمل ، بدون طبعة دار النشر ، وائل للنشر و التوزيع 2002،ص 38 .

² كمال رزيق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم و الديمقراطية ،،مجلة العلوم الانسانية العدد 25 ، 2005 ص 20

³فؤاد بن غضبان ،التنمية المحلية ممارسون و فاعلون ،:دار الصفاء للنشر ، عمان ، 2015 ص ص 37 38

- ❖ **التوازن:** التوازن ليس بمعنى إهمال أي جانب من جوانب أو برامج التنمية المحلية ، كما يتطلب تعديل هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها أو بالنسبة لغيرها و تحقيق التوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما ، كما يشمل التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية و الغير حكومية
- ❖ **التنسيق:** مع الشمول و التوازن لا بد من حدوث نوع ما من التنسيق ،، و ذلك لمنع تداخل بين البرامج و تحديد الأدوار ، و توقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية¹

¹ عثمان محمد غنيم ، التنمية المستدامة و المحلية وفلسقتها ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007، ص255

المبحث الثاني : دور المجالس الشعبية الولائية في التنمية المحلية

إن للمجالس الشعبية الولائية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية فهي تعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط بحين قمنا في هذا المبحث بإدراج النقاط الأساسية لعلاقته بالتنمية المحلية و قد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث تناولنا في المطلب الأول دور المجالس الشعبية الولائية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية والمطلب الثاني مشاكل التنمية المحلية في الجزائر و المطلب الثالث الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل التنمية

المطلب الأول : دور المجالس الشعبية الولائية في تحقيق التنمية الاقتصادية

و الاجتماعية للولاية

تقوم المجالس الشعبية الولائية في إطار الاختصاصات و الصلاحيات المخولة لها قانونا بإصدار و تنفيذ القرارات التي تتخذها في مختلف الجوانب من أجل تحقيق المصلحة العامة و إشباع حاجات المواطنين ، و محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي و تحقيق التنمية المحلية .

يعد المجلس الشعبي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بالاعتماد على البرامج و الوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة و برامج البلدية للتنمية ، و يعتمد هذا المخطط كإطار للترقية و العمل من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية ، كما يقوم المجلس بمناقشة المخطط و يبدي اقتراحاته بشأنه¹

و في إطار المخطط المذكور يقوم المجلس الشعبي الولائي بما يلي

¹المادة 80 من قانون الولاية رقم 07-12

- ❖ تحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشائها و يساهم في إعادة تأهيل الوظائف الصناعية و مناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل .
- ❖ يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي .
- ❖ يسهل و يشجع تمويل الاستثمارات في الولاية .
- ❖ يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية و ذلك باتخاذ كل التدابير الضرورية¹

يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون و التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين و مؤسسات التكوين و البحث العلمي و الإدارة المحلية من أجل الترقية و الإبداع في القطاعات الاقتصادية و يعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار.

يبادر المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية المتعلقة بترقية و تنمية هياكل استقبال الاستثمارات²

إن التنمية المحلية تعني تغيير البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة السياسات و البرامج الحكومية تكون الأجهزة المركزية و المحلية للدولة دور فعال في مجال تصميم و الإعداد و الإشراف على تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الولاية.³

¹مادة 82من قانون الولاية رقم 07-12

²المادة 83 من قانون الولاية رقم 07-12

³جعفري عبد الرزاق ، التنمية المحلية في ظل الاصلاحات السياسية و الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 24.

إن تدخل المجالس الشعبية الولائية في مجال التنمية المحلية بالولاية يكون من خلال مشاريع تنموية تشنّها الولاية إضافة إلى المشاريع المحلية للبلديات ، و يتميز عمل الولاية و المجالس الشعبية الولائية بالطابع المكمل لعمل البلديات .

هناك عدة وظائف أسندت للمجالس الشعبية الولائية في مجال التنمية المحلية و تحقيق الرفاهية لسكان الولاية ، وذلك بالاستعانة بكل الامكانيات المادية و البشرية المتاحة و بكل قوتها التنظيمية و القانونية التي تحددها الاهداف و المجالات التي تخص عملها . كما أن اعتبار هذه المجالس أكثر قربا من المواطن و أكثر تمثيلا للدولة و تفاعلا مع الحياة الاجتماعية العامة للمجتمع على المستوى المحلي قد أناط بها تطوير المصلحة العامة المحلية ، و تحقيق الإصلاح الإداري و تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين و تحسينها ¹.

كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن و ذلك بإنجاز برامج السكن و المساهمة في عمليات تجديد و اعادة تأهيل الحظيرة العقارية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري ²

المطلب الثاني: مشاكل التنمية المحلية في الجزائر

¹ عكوشي عبد القادر ،التنظيم في المؤسسات الادرة المحلية ، رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر ص ص 55-56

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،المواد 101/100 من قانون الولاية رقم 07-12 .

تمثل التنمية المحلية أحد المتطلبات الأساسية التي ينبغي الاهتمام بها ، إلا أنه هناك الكثير من المعوقات و المشاكل التي تواجه عملية التنمية المحلية لذلك يجب البحث من أجل إيجاد حلول وتجاوز تلك المشاكل .

تعتبر مشاكل تنمية المجتمع المحلي ، مشاكل متعددة و مختلفة سواء ما تعلق منها بالعاملين في برامج التنمية المحلية أو تلك المتعلقة بالنواحي الفنية و المالية ، و هذه المشاكل يمكن اعتبارها عقبات تقف حائلا دون تحقيق غايات و أهداف برامج التنمية و فيما يلي نحدد بعض أهم المشاكل التي تواجه التنمية المحلية¹

➤ عدم وجود برامج لتدريب العاملين في برامج التنمية ، إذ أن تدريب هؤلاء سيؤدي بطبيعة الحال إلى وجود و زيادة كفاءة و خبرة العاملين في مجال الخدمات العامة

➤ عدم وجود برامج وأجهزة للرقابة و الإشراف ،سواء على الناطق الإقليمي أو على الناطق القومي ، و بغرض التأكد من أن العاملين في برامج الخدمات يقومون بأعمالهم وواجباتهم بصورة سليمة و صحيحة

➤ قلة الموارد المالية المتاحة للقيام ببرامج التنمية المحلية ، إذ أن هناك برامج تحتاج الى مال وفير و ميزانية ثابتة للتأكد من استمرارية هذه المشاريع على المستوى المحلي

¹ ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد حسن حسني و محمود حامدمحمود ، دار المريخ ، السعودية 2003، ص 50

➤ إن البرامج الخاصة بالتنمية المحلية تؤدي الى تطوير و تغير حياة

المواطنين الساكنين فب المناطق الريفية و القروية ، لما نجده من صعوبة

التقبل و استعمال وسائل متعددة و ملموسة لاقناعهم¹

وفي الجزائر يمكن أن نظيف الى كل تلك المشاكل ما يلي :

➤ إفلاس العديد من المؤسسات العمومية مما أدى الى تسريح العديد من

العمال و فقدان الكثير من مناصب الشغل .

➤ تراجع النمو الاقتصادي .

➤ ضعف القاعدة الفلاحية و الصناعية لانعدام استراتيجيات واضحة و دقيقة

في هذا المجال

➤ اعتماد الاقتصاد الجزائري على عوائد المحروقات بنسبة 98 بالمئة

➤ نقص الحوافز المادية و المعنوية في ميدان الاستثمار المحلي

➤ عدم وجود المؤسسات المالية التي تساهم في تفعيل الدور الاقتصادي

المطلب الثالث :الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل التنمية المحلية

¹عبد الرزاق الشخيلي، الادارة المحلية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع طبعة 2 ، عمان، 2001، ص 205.

يمكن تحقيق التنمية المحلية و النهوض بالمستوى الاقتصادي و الاجتماعي و المحلي من خلال ما يلي :

I. زيادة مستوى الخدمات المحلية من خلال برامج التنمية و ذلك عن طريق :

✓ تشكيل أجهزة و هياكل جديدة و موظفين ذوي خبرة و كفاءة مالية لغرض

الإشراف و المراقبة على أعمال و خدمات برامج التنمية

✓ الاعتماد على الطرق و الوسائل الحديثة في جميع الميادين الزراعة ،

الصناعة، الصحة ، الإدارة العامةالخ¹

II. تجهيز مشاريع و برامج التنمية بالموارد المادية و المالية الضرورية و اللازمة

من خلال :

✓ الموارد و الآلات و الأدوات المطلوبة

✓ تحسين طرق المواصلات و زيادة حجمها بما يمكن من تحسين خدمات النقل

3-التنسيق بين المجموعات المحلية في حقل برامج التنمية المحلية (الدولة،

الهيئات المحلية، البلدية و الولاية، المنظمات الدولية).

4-اصلاح المنظومة البنكية و المالية

¹ عبد الرزاق الشبخلي ،مرجع سابق ،ص 206.

5-مراعاة خصوصية كل منطقة من خلال دعم اللامركزية في التسيير ، في اطار تفعيل

دور المجالس الشعبية المحلية في الرقابة .

المبحث الثالث : المجلس الشعبي الولائي ودوره في تحقيق التنمية المحلية

لولاية وهران

يلعب المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية باعتبار أن ولاية وهران تعتبر عاصمة الغرب و قطبا سياحيا بامتيازو يجب متابعة كل المشاريع المبرمجة لها وفقمنا بتقسيم الى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول بطاقة فنية عن الولاية و المطلب الثاني واقع المجلس الشعبي الولائي في الفترة 2010-2020 في تحقيق التنمية المحلية و المطلب الثالث آفاق التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي لولاية وهران

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية وهران

وهران تنطق باللهجة المحلية " وهرن " الملقبة بالباهية هي ثاني أكبر مدن الجزائر بعد العاصمة وإحدى أهم مدن المغرب العربي، تقع في شمال غرب الجزائر على بعد 432 كيلومترا عن الجزائر العاصمة .مطلة على خليج وهران في غرب البحر الأبيض المتوسط، ظلت المدينة منذ عقود عديدة ولا تزال مركزا اقتصاديا وميناءً بحرياً هاماً.

يحتها من الشمال خليج مفتوحة ومن الغرب جبل مرجاجو (420) متر وهضبة مولاي عبد القادر الكيلاني .يقع تجمع المدينة على ضفتي خور وادي الرحي (جمع رحي) المسمى الآن وادي رأس العين. بلغ عدد سكان البلدية 852,000 نسمة في عام 2009 في حين يبلغ عدد سكان الحاضرة 1.648.642 نسمة، كما تبين أن ميزانيتها وصلت إلى 4,8 مليار دينار جزائري سنة.2008 شّدت المدينة منذ القدم اهتمام الحضارات المختلفة وأطماعها، فنقلب حكمها بين سلالات حاكمة محلية من بربر وعرب وأتراك عثمانيين و محتلين إسبان وفرنسيين وضع كل منهم بصمته لتزين بها المدينة فسيفساءها التراثي والثقافي. بعد استقلال الجزائر شهدت المدينة تطورات مهمة

جعلت منها ثاني مدن البلد وقطباً اقتصادياً وعلمياً مهماً. تنوع النشاط الاقتصادي فيها من صناعات كبيرة وصغيرة استفاد من مجاورتها لمدينة أرزيو النفطية، كما أصبحت المدينة قطباً تجارياً بفضل مينائها البحري النشط الذي شكل المنفذ الأساسي للتجارة الخارجية لكل الناحية الغربية للجزائر¹.

❖ التسمية :

وفقا للتفسير الأكثر شيوعا بين العامة، فكلمة «وهران» هي مثنى اللفظة العربية «وهر» وتعني الأسد، غير أن كلمة وهر لا تعني أسد حسب لسان العرب والصحاح في اللغة والقاموس المحيط وغيرها، إضافة إلى أن أغلب المؤرخين لم يوردوا هذا التفسير. لذا فإن من المرجح أن يكون الاسم من أصل أما زيغي، نسبة إلى واد *الهاران* أو إلى أسود الأطلس التي كانت تعيش في المنطقة والذي ورد اسم كل منهما في التاريخ بتهجئات مختلفة .

يُذكر أن وهران كانت تعرف سابقا باسم " إيفري " وتعني باللغة الأمازيغية *الكهف* وهي تسمية مرتبطة دون شك بالكهوف العديدة المتواجدة بالتلال المحيطة بوهران.

❖ الموقع الجغرافي :

تقع وهران في الطرف الغربي للضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط على خليج وهران. يحدها من الغرب جبل مرجاجو والذي يفصلها عن بلدية المرسى الكبير. من الجنوب تحدها بلدية السانية في هضبة مولاي عبد القادر الكيلاني (مول المائدة)، أما من الجنوب الغربي فتحدها سبخة كبيرة. بئر الجير هي أحد ضواحيها.

إلى الغرب من وهران يرتفع جبل مرجاجو بسفوح وعرة مخددة، وهو يتألف من صخور الشيست والكواتزيت (العصرين اللياسي والجوراسي) ويرتفع لأكثر من 500م بشكل شبه

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki>

شاقولي. وعلى سفوح هذا الجبل وبالقرب من الأحواض القديمة تنتشر أحياء قديمة مثل حي بلانتور ورأس العين.

❖ المناخ السائد بالولاية :

تتمتع وهران بمناخ متوسطي تقليدي يتميز بصيف جاف يلطفه نسيم البحر، وشتاء معتدل وسماء صافية ومشرقة. يصبح هطول الأمطار خلال أشهر الصيف نادراً أو منعدهمًا مع شمس مشرقة وسماء وصافية. يشهد الإقليم الوهراني ضغطاً جويًا مرتفعاً شبه استوائي لما يقارب أربعة أشهر في السنة. كما يشهد تساقطات معتبرة خلال فصل الشتاء. كان أدنى مستوى لهطول الأمطار حوالي 294 مم، بتعدد 72.9 يوما في السنة. وتذبذب الأمطار هو إحدى سمات هذا المناخ المتوسطي.

❖ المياه :

لعبت قضية المياه دورا حيويا دائما في المدينة لأنها كانت دائما غير كافية ومالحة إضافة إلى معدلات الهطول المنخفضة، لا توفر الموارد الجوفية للمدينة إمدادات كافية من المياه. كانت ولاية وهران عام 2002 من بين أقل ولايات الجزائر حفراً لآبار المياه الجديدة (حفرت 18 بئراً فقط)¹

يتم توفير المياه لوهران من عدة سدود بما في ذلك مستجمعات المياه في وادي تافنة الذي يقع على بعد حوالي 80 كيلومترا إلى الغرب من المدينة،^[15] ونهر الشلف الذي يبعد نحو 200 كيلومترا إلى الشرق من المدينة وذلك عبر نظام الماو حيث يوفر هذا النظام أكثر من 155 مليون م³ من المياه الشروب سنويا، حيث يتضمن محطة لمعالجة مياه وادي الشلف قدرتها الإنتاجية 560 ألف م³ يوميا، فيما تقام أحواض على مستوى ولايتي وهران مستغانم لتجميع المياه إضافة إلى محطات التخزين والتي تقدر طاقتها بوهران

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki>

بـ300 ألف م³. تتمتع ولاية وهران بهياكل لتحلية مياه البحر ولديها مخطط لبناء وحدة بلدية المقطع تعتبر الأكبر في العالم بطاقة إنتاج تقدر بـ500,000 م³/يوم.

سبخة وهران الكبيرة الواقعة بشط الشرقي) الحوض الهيدروغرافي بالإقليم الوهراني) تخضع لاتفاقية رامسار، تغذي هذه السبخة شبكة هيدروغرافية معقدة تأتي من جبل مرجاجو في الشمال وتسالوا من الجنوب. هذه الشبكة هي محل تجاذبات بين أنصار تطوير السهول الفلاحية الغنية المحيطة بها من جهة والمدافعين عن النظام البيئي من جهة أخرى. استفاد الجزء الشمالي من السبخة من توسع وتطور مدينة وهران ونشاطها الصناعي، مع أن هذا التطور أصبح مصدر تلوث كبير للسبخة وزاد من ملوحتها. الجزء الجنوبي على العكس مستغل بشكل ضعيف وبنيته التحتية متخلفة. دفع عدم وجود معلومات ودراسات عن المياه الجوفية والسطحية للبحيرة وزارة الموارد المائية لتقديم طلب دراسة شاملة عن هذا الموضوع سنة 2002¹.

❖ الطبوغرافيا :

تقع وهران على دائرة عرض '691° 35 شمالاً وخط طول '642° 0 غرباً ويبلغ ارتفاعها عن مستوى البحر حوالي 60 متراً. يقع تجمع المدينة على ضفتي خور وادي الرحي (جمع رحي لكثرة تواجدها على ضفافه) وعلى مساحة تقدر بخمسة وسبعون كم².^[23] ارتفاع المدينة يزيد بشكل ملحوظ بمجرد تخطي منطقة الميناء. بنيت الواجهة البحرية على ارتفاع 40 متر فوق البحر، أما منحدرات قمبيطة فترتفع إلى أكثر من 50 متر. ترتفع المدينة بشكل بسيط لتصل إلى 70 متر ثم 90 متر بمحاذاة السانية. بنيت المدينة بشكل أساسي على هضبة من الحجر الجيري.

❖ إداريا :

هي حاليا عاصمة الولاية والدائرة والبلدية إضافة للقبها بعاصمة الغرب الجزائري.

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki>

تحمل ولاية وهران الرقم 31 في الترقيم الإداري للجزائر وتضم 25 دائرة بها أكثر من نصف سكان الولاية. وهران هي المدينة الثانية في الجزائر لكنها تبقى الأصغر مساحة من بين ولايات الجزائر.

❖ تجمع وهران المدينة:

حاضرة وهران تضم العديد من البلديات منها اثنتان مدمجتان في نسيج المدينة:

- **بئر الجير**: تمثل أهم مدن الضاحية الشرقية لوهران. في العهد الاستعماري كانت بلدية **بابتيزي أركول** تبعد عن وسط المدينة بثمانية كيلومترات. حافظت المدينة على خاصيتها الفلاحية حتى نهاية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين. يبلغ عدد سكانها اليوم حوالي 118.000 نسمة، وهي أحد أهم أقطاب الحاضرة. فيها مقر العديد من المؤسسات المبنية على نمط العمارة الحديثة مثل مقر سوناطراك ومستشفى وهران الجامعي "1 نوفمبر 1954" وقصر المؤتمرات ومعاهد للتعليم العالي وقصر العدالة. كما يعتزم بناء ملعب ألمي بسعة 50.000 متفرج¹.
- **السانية**: هي أكبر مدينة بالضاحية الجنوبية لحاضرة وهران تبعد عن مركز مدينة وهران ب 7 كم. كانت تعرف في عهد الاستعمار الفرنسي بالسانية بالفرنسية "Sénia" تضم عدة مناطق صناعية، العديد من المعاهد الجامعية ومراكز البحث مثل **المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية** بالفرنسية (CRASC) ومركز الدراسات المغاربية بالجزائر، بالفرنسية CEMA والمطار الدولي.

تمثل بعض البلديات فضاءً من جاذبية المدينة دون أن تكون جزءاً من حاضرة المدينة. من هذه البلديات المرسى الكبير وعين الترك. تقع **عين الترك** على بعد 15 كم إلى الشمال

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki>

الغربي من مدينة وهران وتضم العديد من الهياكل الفندقية والمركبات السياحية. تغير المنظر الطبيعي للمدينة بسبب مشاريع الطرق السريعة، المنتجعات والمستشفيات، إلخ. على بعد 8 كم من هذه البلدية يوجد منتجع مركب الأندلسيات. أما المرسى الكبير فتقع إلى الشمال الغربي لوهران على بعد 7 كم، وهي مقر القوات البحرية الجزائرية ومينائها من أهم القواعد البحرية. تقع في شرق وهران بلدات كاناستيل (المنزه)، وعين فرانيين، وكريشنتل¹.

❖ الجغرافيا الإدارية

تقسم وهران إلى 12 دائرة تسمى أيضاً «مناطق حضرية». لكل دائرة أو منطقة فرعها الإداري الخاص بها يديره ممثل منتخب للبلدية والذي يهتم بالمسائل الإدارية والتقنية والسياسية والاجتماعية.

و تتكون الولاية من هيئتين الا و هما :

أولا : الوالي

ثانيا : المجلس الشعبي الولائي متمثلا في

❖ رئيس المجلس الشعبي الولائي و نوابه

❖ الطاقم الاداري

❖ اللجان

❖ و تتمثل اللجان في :

❖ لجنة الاقتصاد والمالية

❖ لجنة التهيئة العمرانية و التجهيز

❖ لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الدينية و الوقف و الرياضة و الشباب

❖ لجنة التنمية المحلية و التجهيز و الاستثمار و التشغيل

❖ لجنة الري. الفلاحة الغابات الصيد البحري و السياحة

^{1 1} <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- ❖ لجنة السكن و التعمير
- ❖ لجنة تهيئة الإقليم و النقل
- ❖ لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام
- ❖ لجنة الصحة و النظافة و حماية البيئة
- ❖ لجنة التربية .التعليم العالي و التكوين المهني

كما هو ممثل في الشكل 1 الذي في الملحق

المطلب الثاني : واقع المجلس الشعبي الولائي في الفترة 2010-2020 في تحقيق

التنمية المحلية

لقد سعى المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران في مواكبة البرنامج المسطرة في إنعاش التنمية المحلية في الولاية و النهوض بها في كل القطاعات التي من شأنها تحقيق أهداف و مطالب ساكنة وهران

• أولا : قطاع السكن

لقد بلغ البرنامج الإجمالي المسجل على مستوى ولاية وهران الى غاية 05 مارس 2020، 162.490 وحدة سكنية و الذي يمثل ما تبقى من البرنامج الى غاية 31 ديسمبر 2004، البرنامج الخماسي الأول 2005-2009 ، البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014 ،، و البرنامج الخماسي الثالث 2015-2019.

يتمثل هذا البرنامج من حيث تطبيقه كما يلي :

- ✓ -عدد السكنات المنجزة : 96.671 سكن
- ✓ عدد السكنات في طور الانجاز : 56.162 سكن
- ✓ عدد السكنات الغير المنطلقة : 9.657 سكن
- ✓ حصيلة نشاطات سنة 2019 :

خلال سنة 2019 تم انجاز 9.526 سكن من مختلف أنواع البرامج و الانطلاق في أشغال 20.446 وحدة سكنية و تنقسم الحصيلة حسب الجدول التالي :

الانطلاقات	الانجازات	نوع البرنامج
-	5.667	عمومي ايجاري
-	164	LSP اجتماعي تساهمي
-	892	LPA ترقوي مدعم
16.000	600	AADL البيع بالايجار
-	-	CNEP البيع بالايجار
-	614	LPP السكن الترقوي العمومي
4.405	1.162	ترقوي
-	44	ملحق
-	20	وظيفي
20.446	9.526	المجموع

• 1" - السكن الحضري :

أ - السكن العمومي ايجاري :

استلم إلى غاية 31.12.2017 من البرنامج الإجمالي المسجل المقدر بـ 57.600 وحدة سكنية 39.896 مسكن ، و ما تبقى منه 17.704 مسكن فيوجد كله في طور الانجاز¹

المخطط الخماسي 2010-2014 (41.000 وحدة سكنية)

¹ أرشيف الولاية ، مرجع سابق

إضافة الى ذلك و في إطار الخماسي 2010-2014 تم تخصيص 41.000 وحدة سكنية لولاية وهران ،حيث تم لحد الان انجاز 27.826 مسكن منها 4.633 وحدة سكنية خلال السنة الحالية فيما يبقى 13.1174 مسكن في طور الانجاز

ب - السكن المدعم (LPA+LSP) :

برنامج السكن المدعم المخصص لولاية وهران ، يتلخص في 31.253 وحدة سكنية منها :

✓ 21.837 مسكن اجتماعي تساهمي (LSP)

✓ 9.416 مسكن ترقوي مدعم (LPA)

المخطط الخماسي الثاني 2010-2014

في اطار المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 تم تسجيل برنامج 9.416 وحدة سكنية من نوع السكن الترقوي المدعم (LPA) حيث تم انجاز الى غاية 31-12-2017 ، 4.356 مسكن منها 862 وحدة سكنية تم استلامها خلال 2017 ، 4356 أما فيما يبقى أي 5060 مسكن هو في طور الانجاز

ج - السكن عن طريق البيع بالايجار LV :

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 خصص لولاية وهران 9.000 وحدة سكنية ، حيث تم إلى غاية 31-12-2017 الانتهاء من الأشغال بـ 3.100 وحدة سكنية ، و ما تبقى منها أي 5.900 وحدة سكنية في طور الانجاز ببلدية السانيا¹

د- السكن الترقوي العمومي - LPP - :

¹ أرشيف الولاية ، مرجع سابق

- في إطار الخماسي الثاني 2010-2014 استفادت ولاية وهران من 4100 وحدة سكنية لسنة 2013 بمنطقة حاسي رجنسي- بلدية سيدي الشحمي ، حيث حيث تم إلى غاية 31-12-2017 الانتهاء من الأشغال بـ 3.180 وحدة سكنية ، و ما تبقى منها أي 920 وحدة سكنية في طور الانجاز.

ه-السكن الترقوي :

لقد شهد هذا من السكنات ابتداء من السكنات ابتداء من السنة 2010 انطلاقة نوعية ، وذلك بفضل المرقين الخواص و العموميين و قد تم خلال 2017 الانطلاق في انجاز 4.4005 وحدة سكنية و أيضا الانتهاء من انجاز 1.162 وحدة سكنية هذا الاتجاه سيستمر بوتيرة أكبر خلال السنوات المقبلة نظرا لاهتمام الكثير من المرقين بهذا النوع من السكنات

و في إطار المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 استفادت ولاية وهران من 1.600 وحدة سكنية في إطار الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية FNPOS تم تسجيله خلال سنة 2019 و قد بدأ اختيار الأرضيات التي ستستقبل هذا البرنامج.

2-السكن الريفي :

في إطار الخمسين الأول و الثاني استفادت ولاية وهران من 3.374 إعانة في إطار انجاز السكن الريفي و هي موزعة كالاتي في الخماسي الثاني

البرنامج الخماسي 2010-2014 :

في إطار الخماسي الثاني تم تخصيص 2.500 إعانة لولاية وهران منها 1.500 إعانة لبناء سكنات جماعية في أماكن ذات طابع ريفي¹

في مجال توزيع السكن :

عرفت ولاية وهران خلال سنة 2019 (إلى غاية 2019/12/31) برنامج سكني جد معتبر تم توزيعه كما يلي

- ✓ وحدة سكنية من نوع السكن الاجتماعي الايجاري .
- ✓ 2.149 وحدة سكنية من نوع السكن البيع بالإيجار.
- ✓ 816 وحدة سكنية من نوع السكن الترقوي المدعم .

ثانيا : قطاع النقل

يعتبر قطاع النقل قطاعا حساسا في ولاية وهران بالنظر إلى حجم النسيج العمراني و السكاني ، إضافة إلى حجم التبادلات التجارية و الاقتصادية التي تتم من والي إقليم الولاية باتجاه مختلف الولايات أو خارج الوطن

و في هذا الإطار شهد النقل البري خلال سنة 2019 حركية واسعة تجسدت من خلال عدد الناقلين العموميين للمسافرين الذي بلغ 2052 ناقل و 20630 متعامل عمومي و خاص لنقل البضائع ، كما سجل النقل عبر السكك الحديدية توفير خدماتن النقل لـ 188343 مسافر خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 .

أما عن حركة النقل البحري بميناء وهران فقد شهدت ديناميكية واسعة تعكس الأهمية الجيوستراتيجية للميناء ضمن المخطط الوطني الاقتصادي و التجاري وهذا ما يظهره الجدول الاتي:

¹ أرشيف الولاية ، مرجع سابق

المسافرين	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث
	26440	29620	11630
المسافرين بالسيارات	11123	12841	33013
البضائع مقارنة مع سنة 2018	-11.06%	3%	3%
النقل بالحاويات مقارنة مع سنة 2018	57%	19%	16%

و عرف ميناء أرزيو حركية واسعة من خلال حسيطة حركة النقل البحري للثلاثي الأول لسنة 2019.¹

أما عن المشاريع الهيكلية الخاصة بقطاع النقل فلم يسجل انجاز و تسليم أي مشروع خلال 2019 و ما زالت المشاريع في طور الانجاز

ثالثا : مديرية التربية

لقد حقق قطاع التربية قفزة نوعية خلال 2019 وذلك بالنظر الى أهمية الانجازات المحققة و المشاريع المستلمة التي مكنت من سد العجز و استيعاب تعداد التلاميذ بما يضمن التعليم المكفول في الدستور الجزائري²

ولقد عرف النقل المدرسي زيادة في عدد الحافلات حيث بلغ 75 حافلة منها 31 حافلة مسلمة من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و 44 من وزارة التضامن توفر الخدمات لـ 10729 تلميذ بسبة استفادة مقدرة بـ 73.10 بالمئة

أما الصحة المدرسية فيبلغ عدد الوحدات الصحية 42 وحدة صحية توفر الخدمات لـ 784 مؤسسة تعليمية أي بنسبة 100% كما يستفيد من هذه الخدمات 335817 تلميذ و من أجل تقديم خدمة ذات نوعية تصخر مديرية الصحة 258 اطار طبي موزع على

¹ أرشيف الولاية، مرجع سابق

مختلف وحدات الكشف الطبي اضافة الى 65 اطار طبي على رأس الغرف الطبية المتنقلة التابعة للمؤسسات العمومية للصحة الجوارية

و المطاعم المدرسية توف 255 مطعم مدرسي موزع على 297 مدرسة من اجمالي 538 مدرسة أي بنسبة 55.41 % حيث قدر عدد المستفيدين بـ 98000 تلميذ

رابعاً: قطاع الصحة و السكان

بالنظر الى أهمية قطاع الصحة في توفير التغطية الصحية و تقديم الخدمات الصحية و يجب على السلطات المحلية توفير مختلف المنشآت و تجهيزها بمختلف الوسائل من أجل ضمان خدمة عمومية ذات نوعية للمواطنين بما يكفل لتلبية الاحتياجات المواطنين العلاجية و الوقائية .

النشاطات الصحية : لقد قامت المؤسسات الصحية خلال سنة 2019 بتقديم خدمات الفحوصات للطب العام و الاستجالات الطبية على النحو التالي :

- فحوصات الطب العام 2381472

- فحوصات الطب المتخصصة : 807104 .

- الفحوصات بالأشعة : 272463 .

- الفحوصات المخبرية 1927737

- فحوصات طب الأسنان 531969

برنامج الصحة المدرسية : بلغ عدد وحدات الكشف و المتابعة المشاغلة 42 وحدة أما التغطية الصحية فقدر اجمالي التلاميذ المتمدرسين 330093 تلميذ بنسبة التغطية الإجمالية للفحص الطبي 97.48 % بحيث تم فحصهم 327624 تلميذ

خامساً : قطاع التشغيل :

يعكف قطاع التشغيل على استغلال كل الفرص المتاحة من أجل الحد من ظاهرة البطالة و الوقوف على المجهودات المبذولة من طرف الدولة من جهة و السلطات المحلية من جهة أخرى حيث عرف سوق العمل خلال سنة 2019 تسجيل 62024 طالب عمل و في المقابل بلغ مجموع عروض العمل 21838 كما بلغ عدد التتصيات المحققة¹ 16878

- **حصيلة التشغيل في التوظيف العمومي لسنة 2019 :**

جهاز المساعدة على الادماع المهني : DAIP

يعني هذا الجهاز الفئات العمرية من 16 سنة الى 35 سنة حيث تم تسجيل ما مجموعه 18835 طلب منها 6039 اناث ،،، حيث تم تتصيب ما مجموعه 547 منها 184 ذكور و الباقي اناث

- **ب- عقد عمل مدعم : CTA**

عدد التتصيات 802 عقد 286 ذكور و الباقي اناث

- **ج - انشاء المؤسسات المصغرة :**

- **الوكالة الوطنية : ANSEJ**

- عرفت سنة 2019 تمويل 91 مؤسسة مصغرة منها 24 مؤسسة لفائدة الاناث و ذلك في مختلف التخصصات

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** تم تمويل 121 مؤسسة مصغرة في إطار هذا الجهاز منها 25 لفائدة الإناث

¹ أرشيف الولاية ، مرجع سابق

- وكالة التشغيل ANGEM :

العدد	اجراءات المساعدة لانشاء نشاطات
	القرص المصغر عبر الوكالات الوطنية لتسيير القرض المصغر
232	عدد الملفات المودعة
215	عدد الملفات المقبولة
943	عدد المشاريع الممولة
1095	مناصب الشغل المحققة

المشاريع المنجزة لسنة 2019 :

- دراسة ومتابعة انجاز مقر مديرية التشغيل للولاية و التي بلغت نسبة الانجاز 50%
- دراسة ومتابعة انجاز الوكالة الولائية ANJEM
- انجاز مقر المفتشية الولائية للعمل و التي بلغت نسبة الانجاز 38%
- انجاز مكتب مفتشية العمل بأرزو

سادسا : مديرية الادارة المحلية :

- تضمنت حصيلة تنفيذ ميزانية الولاية لسنة 2019 ما يلي

- 1 - قطاع الأشغال العمومية :
دعم بغلاف مالي اجمالي قدره 951.168.585.00 دج
- 2- قطاع التربية : من أجل توفير ظروف تمدرس حسنة استفاد هذا القطاع من مبلغ 168.500.000.00 دج
- 3- قطاع الشباب و الرياضة : دعما لمبادرات الشباب و الرياضة خصص مبلغ قدره 491.596.344.41 دج

4-قطاع المناجم :رصدت ميزانية الولاية مبلغ 223.0000000 دج

من أجل ربط الغاز الطبيعي لمختلف البلديات

قطاع النشاط الاجتماعي : استفاد هذا القطاع بمبلغ 15.000.000.00 دج من أجل اقتناء سيارات الاسعاف و حافلة لفائدة الصم البكم

المطلب الثالث : آفاق التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي لولاية وهران

تعتبر التنمية المحلية من الأهداف الأساسية التي يسعى المجلس الشعبي الولائي تحقيقها و يسعى إلى التخطيط الأمثل للوصول إلى الأهداف المرجوة و متابعة المشاريع المقررة و مقارنتها ميدانيا وكذا رفع انشغالات المواطنين المطروحة و¹ يسعى المجلس الشعبي الولائي الى تحقيق برامجه من خلال اللجان كل على حسب القطاع المختص فيه

أولا : لجنة التربية ، التعليم العالي و التكوين المهني

يترأس هذه اللجنة السيدة " دياب مفيدة " بحيث يؤكد ممثلوا اللجنة على أن قطاع التربية محور أساسي في التنمية البشرية باعتباره القاعدة التي تؤسس للأجيال و الامم و فق تربية جيدة و ضمان تعليم ناجح يخلق لدى الفرد خلفية علمية صحيحة تجعله يفكر بنظرة استشرافية هادفة ، تسمح للامة بناء مستقبل ركائزه صعبة ولضمان نجاح التعليم لايد من تضافر مجهود الجميع

فيما يقوم المجلس الشعبي الولائي بطرح كل المشاكل و النقائص التي تعترض المشاريع التربوية المبرمج استلامها مما يجعلهم يتلقون اجابات و ردود الجهات المشرفة على هذه المشاريع و البحث في نفس الاجتماع على الحلول النهائية ، حتى يتم استكمال الأشغال في أجالها المحددة ،غير أنه في حالة استعصى حل المشكل

¹ مجلة اضاءات وهران ، اصدارالمجلس الشعبي الولائي لولاية وهران ، مارس 2018 ، ص08

محليا ، فان هذه المسائل تنقل إلى المستويات الأعلى لبحث حل لها في أقرب وقت ، لا سيما في ظل الاهتمام الذي يليه المنتخبون البرلمانيون لقطاع التربية على غرار "السيدة النائب زرفة " بن وارد التي تتكفل بنقل احتياجات القطاع عقب كل اجتماع أسبوعالي الوزارات المعنية و تبليغنا بالردود و لكي تتضح الصورة أكثر فان الاجتماع الواحد يضم رئيس دائرة واحدة و في بعض الأحيان بين رفقة رؤساء مجالسها الشعبية بالبلدية رفقة الجهاز التنفيذي حتى يتم تسليط الضوء بدقة و التركيز على كل صغيرة وكبيرة تخص قطاع التربية بمناطقها لا سيما ما تعلق ببرامج توسعة المدارس ، انجاز متوسطات و ثانويات تفك الضغط الذي تعاني منه مؤسسات التربية الحالية ، خاصة بالمناطق التي ستعرف عمليات ترحيل جديدة و تلك المناطق السكنية الجديدة التي توجد بعيدة عن المجمعات السكنية الجديدة التي تضم مؤسسات تربية بعد الانتهاء من هذه الاجتماعات التي تبرز لنا مسؤولية كل طرف ، سيتم تشكيل لجنة مختلطة من منتخبين و إداريين تضم كل الأطراف لتشروع في الخرجات الميدانية تتابع من خلالها سيرورة الاجتماعات الأولى، حتى يتحمل مسؤوليتها أمام السلطات المحلية .

ثانيا : لجنة الصحة و النظافة و حماية البيئة

يتأسس هذه اللجنة " بلقرع جمال " بحيث تسعى في برنامجها خلال هذه العهدة على عدة ملفات هامة و دراستها بالتحليل و النقاش و من بينها ملف النظافة و التركيز على جمع و تسيير النفايات المنزلية و الطبية و هو الملف الذي يشغل بال السكان و حتى السلطات المحلية

- ❖ قيام اللجنة بدراسة واقع الصحة في الولاية من خلال تشخيص واقع المستشفيات و المراكز الصحية و حتى قاعات العلاج المتواجدة في القرى و متابعة أشغال المستشفيات.¹
- ❖ متابعة ملف التأطير بالمستشفيات و تواجد الطواقم الطبية و الشبه طبية بها إضافة إلى العتاد الطبي كل هذا يدخل في إطار تحسين واقع الصحة.
- ❖ أما في ملف البيئة فستولى له أهمية كبيرة خاصة من خلال معاينة المصانع و المناطق الصناعية في كل من أرزيو ، بطيوة ، حاسي عامر و السانيا و مدى احترام هذه المؤسسات و الشركات للبيئة .
- ❖ العمل على معرفة واقع العيادات الخاصة و مختلف العيادات الطبية و الصيادلة من أجل تنظيم عمل الخواص و تقادي أي مشكل قد يعترض صحة المواطن .

- ثالثا :لجنة تهيئة الاقليم و النقل

- ❖ يترأس اللجنة " لبيض سامية " بحيث تتابع اللجنة باهتمام بالغ مشاريع كبرى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية من بينها مشروع توسعة ميناء وهران و كذا مشروع توسعة مطار السانيا الذي سيدخل الخدمة و سيقفز قطاع النقل الجوي بعد دخول المطار ا لجديد الخدمة مع برج المراقبة
- ❖ كما تبقى اللجنة تتابع الملفات الخاصة بتوسعة التراموي في السنين المقبلة بالتنسيق مع السيد والي ولاية وهران .
- ❖ و تتابع اللجنة لمشاريع محطات النقل البري للحافلات و لسيارات الأجرة بين الولايات و ذلك من أجل تنظيم هذا القطاع لولاية يقصدها الجميع من داخل و خارج الوطن .

¹ مجلة اضاءات وهران، مرجع سابق - مارس 2018 ، ص 12

❖ و ستتقدم اللجنة بكل الاقتراحات و التوصيات للهيئات المختصة و ترافقهم في تجسيد البرامج¹.

رابعاً : لجنة السكن و التعمير

يترأس اللجنة "حجوج العيد" بحيث تسعى هذه اللجنة منذ تنصيبها على بذل كل الجهود الضرورية للتحسين و الارتقاء بولاية بالتنسيق مع مديرية السكن و ممثلي أنماطها و تتطلع اللجنة من خلال المجلس أن ترفع حصة السكنات بأنماطها المختلفة للسكن الاجتماعي ، التساهمي ، الريفي حتى يستفيد المواطن أكثر من نوع و بالتالي دفع عجلة التنمية بمدينة بحجم وهران الباهية السياحية التي لها مواعيد مهمة من تظاهرات و تستقبل اللجنة من خلال رئيسها تستقبل بشكل كبير من المواطنين و الاستماع لانشغالاتهم و نقلها للجهات الوصية

- ❖ إعادة الاعتبار لمختلف الاحياء السكنية
- ❖ و ستعمل اللجنة من أجل جمالية المدينة من خلال الدراسات التي يقدمها مكاتب الدراسات و متابعة انجاز المشاريع الكبرى
- ❖ كما ستتابع اللجنة ملف التسوية العقارية في اطار القوانين المعمول بها من تمكين المواطنين من الحصول على عقود الملكية
- ❖ كما تتابع اللجنة عمل الخاص بترميم البنايات العتيقة في وسط المدينة و كذا تزيين واجهة العمارات و عمليات الطلاء التي تقوم بها مختلف المديرية².

خامساً : لجنة التنمية المحلية و التجهيز و الاستثمار و التشغيل

¹ مجلة اضاءات وهران ، مرجع سابق ، ص18 ص24

- يترأس اللجنة " تيفكرت مرسلي " بحيث سطرت اللجنة برنامج عمل خلال هذه العهدة في مختلف القطاعات و في اطار التنمية المستدامة و تحسين الظروف المعيشية للمواطن تسعى اللجنة بالتنسيق مع مديرية البرمجة و التخطيط و كذا مديرية الادارة المحلية و السلطات و على رأسها السيد والي ولاية وهران و رئيس المجلس الولائي و بالتنسيق مع مختلف اللجان و رؤساء البلديات الى متابعة مشاريع التنمية المحلية في مختلف الأحياء والتجمعات السكنية للبلديات بالحرص على مشاريع ذات قيمة يستفيد منها المواطن وتتعكس بالإيجاب على حياته المعيشية ، كما تسعى اللجنة الى رفع المشاكل التي تعاني منها البلديات من خلال الزيارات الميدانية المبرمجة مستقبلا
- ❖ متابعة قطاع الشباب و الرياضة و من بينها الهياكل التي ستحتضن ألعاب البحر الأبيض المتوسط .
 - ❖ متابعة ملفات التشغيل بالتنسيق مع مديرية التشغيل وكالة الولاية للتشغيل و مختلف الوكالات المحلية لمعرفة سيرورة توظيف الشباب.
 - ❖ خلق مشاريع خارج المحروقات و ضمان التسهيل للمستثمرين و توفير جو مريح لهم في عاصمة الغرب التي تحولت الى ولاية قطب بعد دخول مشروع " رونو " و التحضير لمشروع " بيجو".
 - ❖ متابعة اللجنة لملفات المناطق الصناعية و التقرب من المستثمرين.
 - ❖ برمجة خرجات ميدانية للجنة ، لـ 26 بلدية للوقوف على مشاريع التنمية المحلية.

في حين صرح كل من والي وهران السيد " مولود شريفي " و رئيس المجلس الشعبي الولائي البروفيسور " بوبكر محمد " عن العمل سويا لخدمة ولاية وهران من خلال التنسيق بين الهيئة التنفيذية و الهيئة المنتخبة و التشاور و التواجد في الميدان لمتابعة الملفات كما يعتبر ملف التحضير لألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 2021 من أهم الملفات التي تحضى باهتمام بالغ من خلال

المتابعة الميدانية للهياكل التي ستحتضن الدورة حتى تكون وهران حاضرة
متوسطة بامتياز¹

و أختتمت هذه التصريحات بعبارة " اليد في اليدلخدمة ساكنة وهران"

¹ مجلة اضاءات وهران مرجع سابق ص18

- خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج أن مفهوم التنمية يعتبر ظاهرة اجتماعية مع نشأة البشر ، اتخذ هذا المفهوم محددة في سياق الحضارة المعاصرة ، و اختلفت تعاريف التنمية حسب آراء و تصورات الباحثين و الذي نتفق عليه هو أن التنمية هي عملية تغيير جذرية تمس كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية

و بأن التنمية المحلية جزء من التنمية الشاملة هذه الأخيرة اهتمام كبير من قبل الدول ، حيث أصبحت المجتمعات المحلية لها دور فعال من خلال رسم الخطط المشتركة لإشباع الحاجات المحلية و الاسهام في التنمية الشاملة

و أن للمجالس الشعبية الولائية دور كبير في التنمية المحلية من كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للولاية ، و يلعب المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران من خلال لجانته المختصة في كافة المجالات في مواكبة عمل الولاية و البرامج المسطرة و رفع انشغالات المواطنين

إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز المداولة على مستوى الولاية و يعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير و السهر على شؤونهم و رعاية مصالحهم و هو هيئة من هيئات الولاية

. و على غرار المجلس الشعبي البلدي يتشكل المجلس الشعبي الولائي من عدد أعضاء منتخبين أي الناجحين من القوائم المترشحة، باعتماد معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضائه ، و ينتخب المجلس الشعبي البلدي و المجلس الشعبي الولائي لعهدتها 5 سنوات عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة ، ينتخب المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه رئيسا و ذلك باعتماد أسلوب الاقتراع السري، يبلغ رئيس المجلس الشعبي الولائي المجلس بالمسائل التابعة لاختصاصاته و يعلم بالوضعية العامة للولاية و لاسيما منها النشاطات المسجلة بالولاية في الفترة ما بين الدورات

. و يعتبر المجلس الشعبي الولائي التنمية المحلية التي هي مجموعة العمليات

التي يمكن من خلالها تظافر الجهود المحلية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافي و الحضارية للمجتمعات و إدماجها في منظومة التنمية القومية لتشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي ، على أنها من أولى الأولويات التي يسعى إليها

وأن للمجالس الشعبية الولائية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية بالولاية، فهي تعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط ، خاصة في الولايات القطب مثل ولاية وهران التي هي محل أنظار السلطات و السياح خاصة في المستقبل

من خلال النقاط التي تم التطرق إليها في هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالية :

- إن المجلس الشعبي الولائي يتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنه من لعب دور محوري في التنمية المحلية
- إن اللامركزية المتجسدة في المجالس الشعبية الولائية ، تشكل الدعائم التي تضمن نجاح جهود التنمية .

- لقد استفادت ولاية وهران من التنمية المحلية في ظل مواكبة المجلس الشعبي الولاى للمشاريع المطروحة وكذا المشاريع التي في طور الانجاز

- ❖ بناء على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات التالية
- ❖ على الرقابة أن تكون واقعية و بصرامة و باستمرار
- ❖ على المجالس الشعبية الولاىة أن تتمتع بالنزاهة و الأمانة في رفع انشغالات المواطنين
- ❖ يجب على السلطة اللامركزية اشراك المجالس الشعبية الولاىة في تسطير البرامج و اتخاذ القرارات
- ❖ على المجالس الشعبية الولاىة استقبال المواطنين و الاستماع لانشغالاتهم و القيام بزيارات ميدانية لمختلف البلديات و الوقوف على الحالات المستعصية و الطارئة و نقلها.
- ❖ على السلطات في ولاية وهران تشجيع السياحة على مستوى الولاية، و ذلك بالزيادة في مرافق الراحة و الاستجمام وكذا المركبات الصيفية و مراقبة النشاطات على أن تكون بشكل رسمي

المراجع باللغة العربية

1. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية ، بدون طبعة ، الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ،
2. رشاد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخي للتنمية ، الاسكندرية :المكتبة الجامعية 2002،
3. طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة،مصر : دار حلوان ، 2009
4. عبد الرزاق الشبخلي ،الادارة المحلية ،الطبعة 2 ،عمان،دار الميسرة للنشر و التوزيع،2001، ص 205.
5. عبد المطلب عبد الحميد ،التمويل المحلي و التنمية المحلية ، بدون طبعة الدار الجامعية طبع و نشر ،2011
6. عثمان محمد غنيم ، التنمية المستدامة و المحلية وفلسفتها ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان 2008
7. علاء الدين ،مدخل القانون الإداري،دار الهدى عين مليلة الجزائر-2011
8. عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، الطبعة الأولى جسور للنشر و التوزيع الجزائر 2012
9. عمار بوضياف التنظيم الاداري في الجزائرالطبعة الاولى جسور للنشر و التوزيع المحمدية- الجزائر 2010
10. فريجه حسين ،شرح القانون الإداري ، طبعة ثالثة ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2013،
11. فؤاد بن غضبان ،التنمية المحلية ممارسون و فاعلون ،عمان ،الأردن :دار الصفاء للنشر ولتوزيع عمان ،الأردن 2015
12. محمد الصغير بعلي ،الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة الجزائر 2013
13. مسعود شيهوب ،اختصاصات الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية بدون طبعة الفكر البرلماني،الجزائر 2003

14. موسى اللوزي، **التنظيم و اجراءات العمل** ، بدون طبعة دار النشر ، وائل للنشر و التوزيع الجزائر 2002
15. ميشيل تودارو ، **التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمد حسن حسني و محمود حامدمحمود ، دار المريخ ، السعودية ، 2003
16. ناجي عبد النور ، **الدور التنموي للمجالس المحلية في اطار حوكمة**، الجزائر ، منشورات جامعة باجي مختار عنابة 2009
17. ناصر لباد ، **الوجيز في القانون الاداري**، الطبعة الرابعة سلسلة القانون، الجزائر 2012
18. نائل عبد الحفيظ العوالمه ، **ادارة التنمية** ، بدون طبعة ،الأردن : الجامعية الأردنية 2009

ثانيا : الرسائل و الأطروحات

- 19- عكوشي عبد القادر ، **التنظيم في المؤسسات الادرة المحلية** ، رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر 2010
- 20- جعفري عبد الرزاق ، **"التنمية المحلية في ظل الاصلاحات السياسية و الاقتصادية"**، رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر، 2008.

ثالثا : الملتقيات العلمية

- 23- سمير محمد عبد الوهاب ، **الحكم المحلي و التنمية المحلية** ، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة 2008.

رابعاً : الدوريات و المجلات

24 - مجلة اضاءات وهران (اصدار المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران-
مارس 2018)

خامساً : التقارير

25- أرشيف الولاية ، حوصلة البيان السنوي لمختلف نشاطات الولاية، 2017

سادساً : النصوص القانونية

26- القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 -
الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بنظام الانتخابات

27 - قانون الولاية وزاره الداخلية والجماعات المحلية الصادر في 29 فيفري
2012 الجريدة الرسمية العدد 12 مادة 33 - صفحة 11

28- كمال رزيق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم و الديمقراطية
،مجلة العلوم الانسانية العدد 25 ، 2005

سابعاً : المواقع الالكترونية

www.khitasabdelkrim.wordpress.com 03 42 04-3-2018

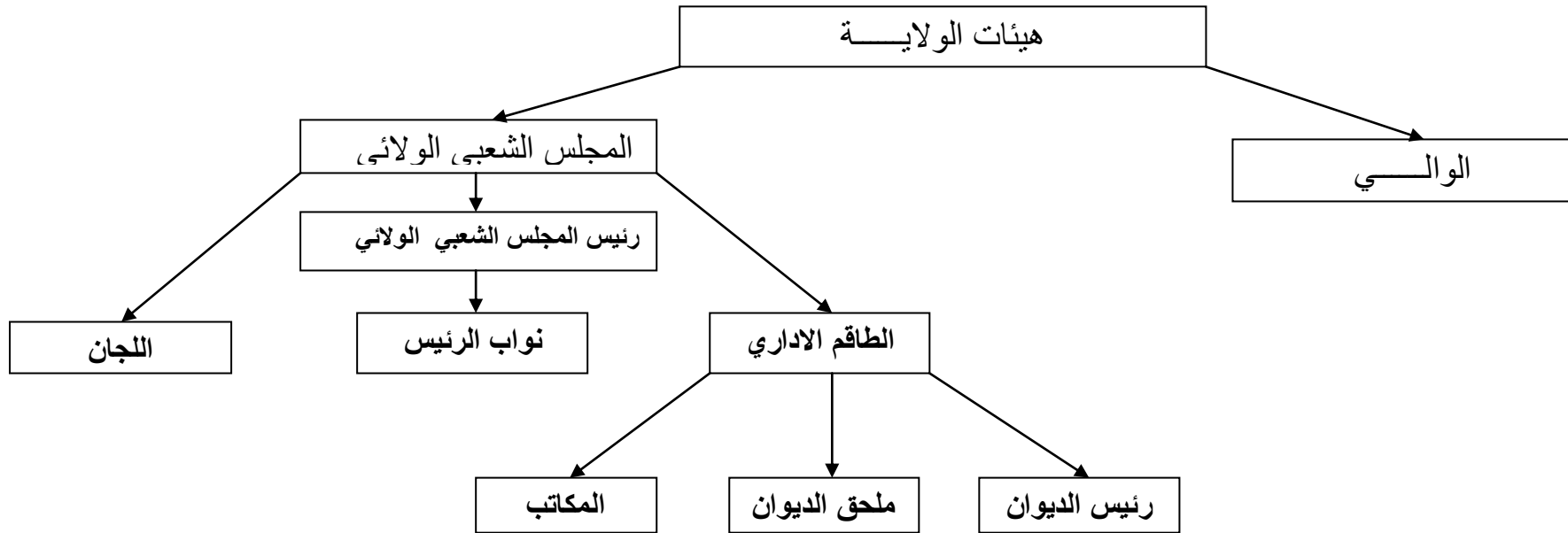
29- موقع الكتروني مدونة عبد الكريم خيطاس الإداري و المسير المالي في
الجزائر www.khitasabdelkrim.worpress.com
2018/4/4 .pm03:42

-- <https://ar.wikipedia.org/wiki> 20-04-2018 - 30

الرقم	العنوان
	شكر وتقدير
	الاهداء
أ-ج	المقدمة
21-2	الفصل الأول: الإطار النظري للمجلس الشعبي الولائي
3	المبحث الأول: ماهية المجلس الشعبي الولائي
3	المطلب الأول: مفهوم و تكوين المجلس الشعبي الولائي
5	المطلب الثاني: كيفية انتخاب المجلس الشعبي الولائي
7	المطلب الثالث: انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي ومهامه
10	المبحث الثاني: سير المجلس الشعبي الولائي
10	المطلب الأول: دورات المجلس الشعبي الولائي
11	المطلب الثاني: مداورات المجلس الشعبي الولائي
12	المطلب الثالث: لجان المجلس الشعبي الولائي
14	المبحث الثالث : الإجراءات العملية و مهام المجلس الشعبي الولائي
14	المطلب الأول : اختصاصات المجلس الشعبي الولائي
17	المطلب الثاني: الرقابة على المجلس الشعبي الولائي وأعضائه
19	المطلب الثالث: حالات حل المجلس الشعبي الولائي
21	خلاصة الفصل الأول
62-23	الفصل الثاني : المجلس الشعبي الولائي و التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية وهران
23	المبحث الأول:الإطار المفاهيمي التنمية و التنمية المحلية
24	المطلب الأول: مفهوم التنمية أهدافها و عناصرها
28	المطلب الثاني : التنمية المحلية وتطورها
31	المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية و خصائصها
34	المبحث الثاني : دورالمجالس الشعبية الولائية في التنمية المحلية
34	المطلب الأول :دورالمجالس الشعبية الولائية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية
37	المطلب الثاني :مشاكل التنمية المحلية في الجزائر
39	المطلب الثالث :الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل التنمية المحلية

41	المبحث لثالث:المجلس الشعبي الولائي ودوره في تحقيق التنمية المحلية لولاية وهران
41	المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية وهران
47	المطلب الثاني : واقع المجلس الشعبي الولائي في الفترة 2010-2017 في تحقيق التنمية المحلية
56	المطلب الثالث : آفاق التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي لولاية وهران
62	خلاصة الفصل الثاني
65-64	خاتمة
69-67	المراجع
71	الملاحق
74-73	الفهرس
	الملخص

الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي الولائي



المصدر: رئيس الديوان لولاية وهران

ملخص مذكرة الماجستير

إن مفهوم التنمية يعتبر ظاهرة اجتماعية مع نشأة البشر ، اتخذ هذا المفهوم في سياق الحضارة المعاصرة ، و اختلفت تعاريف التنمية حسب آراء و تصورات الباحثين و الذي نتفق عليه هو أن التنمية هي عملية تغيير جذرية تمس كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية . و بأن التنمية المحلية جزء من التنمية الشاملة هذه الأخيرة نالت اهتمام كبير من قبل الدول ، حيث أصبحت المجتمعات المحلية لها دور فعال من خلال رسم الخطط المشتركة لإشباع الحاجات المحلية و الاسهام في التنمية الشاملة .

كما أن للمجالس الشعبية الولائية دور كبير في التنمية المحلية من كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للولاية ، وهذا من خلال تشكيل المجلس و كيفية انتخابه عن طريق قائمة المترشحين و كيفية اختيار رئيس المجلس من طرف اللجنة المكونة مؤقتا ، مع إبراز مهامه في المجلس و الولاية ككل ، و حسب الحالة التي درسناها ، يلعب المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران من خلال لجانه المختصة في كافة المجالات في مواكبة عمل الولاية و البرامج المسطرة و رفع انشغالات المواطنين .

الكلمات المفتاحية:

1./التنمية المحلية 2./المجلس الشعبي الولائي 3/دور المجلس في تحقيق التنمية
4/المجالات التنمية 5/المهام الاعضاء المجلس 6./للجان المجلس الشعبي الولائي

Abstract of The master thesis

The concept of development is considered a social phenomenon with the emergence of human beings. This concept was taken in the context of contemporary civilization, and the definitions of development differed according to the opinions and perceptions of researchers, and what we agree upon is that development is a radical change process that affects all economic, social, cultural and political aspects. That local development is part of the comprehensive development, the latter has received great attention from the states, as local communities have an effective role by drawing joint plans to satisfy local needs and contribute to comprehensive development.

Likewise, the wilaya people's councils have a great role in the local development of all economic and social aspects of the state, and this is through the formation of the council, how it is elected through the list of candidates, and how the council president is chosen by the temporary formed committee, highlighting his duties in the council and the state as a whole. According to the case we studied, the People's Council of the Wilaya of Oran plays through its specialized committees in all fields in keeping up with the work of the state and the established programs and raising the concerns of the citizens.

key words:

1 / . Local development 2 / . The People's State Council 3 / The Council's role in achieving development 4 / Areas of development 5 / The tasks of the members of the Council 6 / .